الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

وزارة المالية
MINISTÈRE DES FINANCES

ميزانية المواطن
لسنة 2015

www.finances.gov.tn

المقدمة

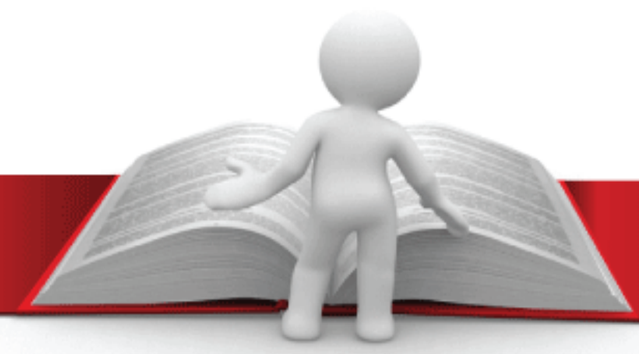

تصدر وزارة الاقتصاد و المالية للسنة الثانية على التوالي "ميزانية المواطن" و ذلك تبعا لانخراط تونس في مبادرة الحكومة المفتوحة و تكريسا لمبدأ شفافية المالية العمومية .

و تتميز ميزانية المواطن باحتوائها على أهم أرقام و مؤشرات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2015 مقدمة بصورة مبسطة تمكن المواطن من معرفة محتوى موارد ميزانية الدولة و نفقاتها بالإضافة للتوجهات الكبرى والإجراءات المزمع اتخاذها في إطار مشروع قانون المالية الجديد و التي تهم مختلف المجالات.

و نظرا لما تكتسيه ميزانية الدولة من أهمية إذ تحوصل السياسة المالية للحكومة ، فإن إصدار ميزانية المواطن بالتوازي مع إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015 يفتح المجال أمام المواطن و مختلف مكونات المجتمع المدني للتفاعل و إبداء الرأي قصد المشاركة في اتخاذ القرارات و تفعيل الإصلاحات .

الفـــهـرس

I. دورة الميزانية ____ 3

II. روزنامة إعداد الميزانية ____ 3

III. الاطار العام لاعداد قانون المالية لسنة 2015 ____ 4

1. على المستوى الخارجي ____ 4

2. على المستوى الداخلي ____ 4

3. النتائج المنتظرة لسنة 2014 ____ 6

IV. الفرضيات المعتمدة لميزانية سنة 2015 ____ 6

V. مبادئ و أولويات قانون المالية لسنة 2015 ____ 7

VI. تـوازن ميزانيّة الدّولة لسنة 2015 ____ 8

VII. تقديرات موارد ميزانية الدولة لسنة 2015 ____ 9

1. المداخيل الجبائيّة ____ 9

2. المداخيل غير الجبائيّة ____ 11

VIII. نفقات ميزانية الدولة لسنة 2015 ____ 12

1. نفقات التصرف ____ 12

2. نفقات التنمية ____ 15

3. خدمة الدين العمومي ____ 16

IX. عجز الميزانية و تمويله ____ 17

X. أهم أحكام قانون المالية لسنة 2015 ____ 19

XI. المصطلحات ____ 22

I. دورة الميزانية

1 الإعداد
- وزارة الاقتصاد و المالية
- الوزارات القطاعية
- وزارة التنمية والتعاون الدولي

2 المصادقة
- السلطة التشريعية

3 التنفيذ
- الوزارات القطاعية
- (آمرو الصرف و المحاسبون العموميون)

4 مراقبة التنفيذ
- السلطة التشريعية
- الرقابة القضائية (دائرة المحاسبات)
- الرقابة الإدارية (مختلف هياكل الرقابة)

II. روزنامة إعداد الميزانية

الثلاثي الأول
- ✗ منشور من رئيس الحكومة يضبط التوجهات العامة لإعداد الميزانية

الثلاثي الثاني
- ✗ تقييم إنجازات السنة الفارطة
- ✗ ضبط النفقات الإلزامية
- ✗ توجيه مشاريع ميزانيات الوزارات إلى وزارة الاقتصاد و المالية

الثلاثي الثالث
- ✗ مناقشة مشاريع الميزانيات بين ممثلي رؤساء الإدارات و المصالح المعنية بوزارتي الاقتصاد و المالية والتنمية و التعاون الدولي
- ✗ حوصلة نتائج المناقشات من طرف وزارة الاقتصاد و المالية
- ✗ ضبط الموارد و التوازنات العامة

أوائل أكتوبر
- ✗ عرض مشروع قانون المالية و ميزانية الدولة على مجلس الوزراء للمصادقة

15 أكتوبر
- ✗ آخر أجل لإحالة مشروع قانون المالية و ميزانية الدولة على السلطة التشريعية

10 ديسمبر
- ✓ آخر أجل للمصادقة على مشروع قانون المالية و الميزانية من طرف السلطة التشريعية

31 ديسمبر
- ✓ 31 ديسمبر آجر أجل لختم مشروع قانون المالية و الميزانية من طرف رئيس الجمهورية

III. الاطار العام لإعداد قانون المالية لسنة 2015

1. على المستوى الخارجي

تراجع معدل النمو خلال الثلاثي الثاني لسنة 2014

منطقة الأورو 0 % (0.8 % في 2014 حسب تقديرات FMI)

%1 USA (3.3 % في 2014 حسب تقديرات FMI)

تراجع معدل نسبة التضخم خلال شهر أوت 2014

منطقة الأورو 0.4 %

%1.7 USA

تراجع معدل نسبة البطالة خلال شهر أوت 2014

منطقة الأورو 11.5 %

% 6.1 USA

تذبذب أسعار المحروقات

معدل سبتمبر وأكتوبر 90 $ للبرميل

معدل 8 أشهر الأولى 107.7 $ للبرميل

تراجع مؤشر أسعار المواد الغذائية الأساسية خلال شهر أوت 2014

105.7

مستوى سعر الطنّ من القمح (HRW) 263.4 $

نسبة النمو خلال الثلاثي 2

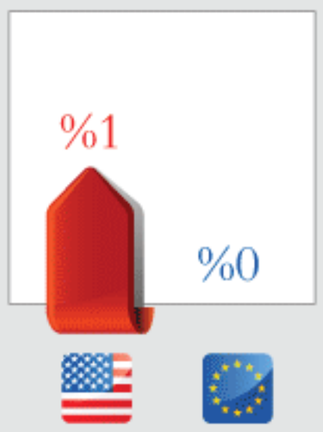

تطور نسبة النمو

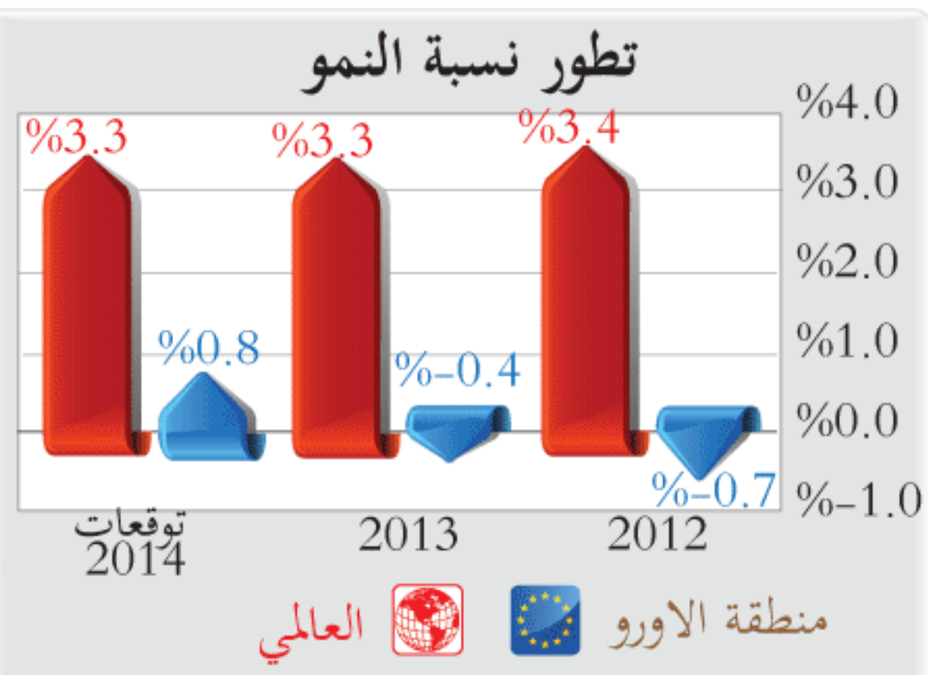

نسبة التضخم

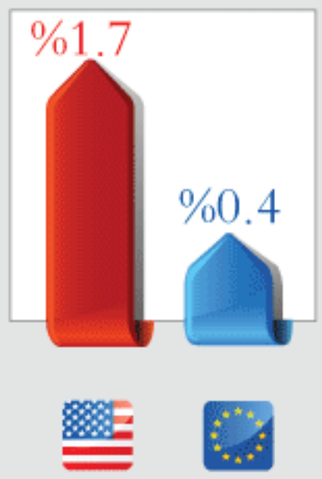

معدل سعر برميل النفط

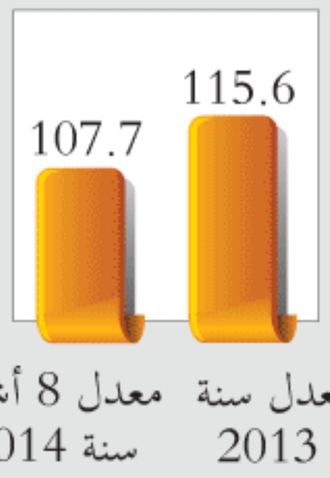

2. على المستوى الداخلي

نسبة النمو

تطور نسبة نمو الناتج الاجمالي المحلي السنوي

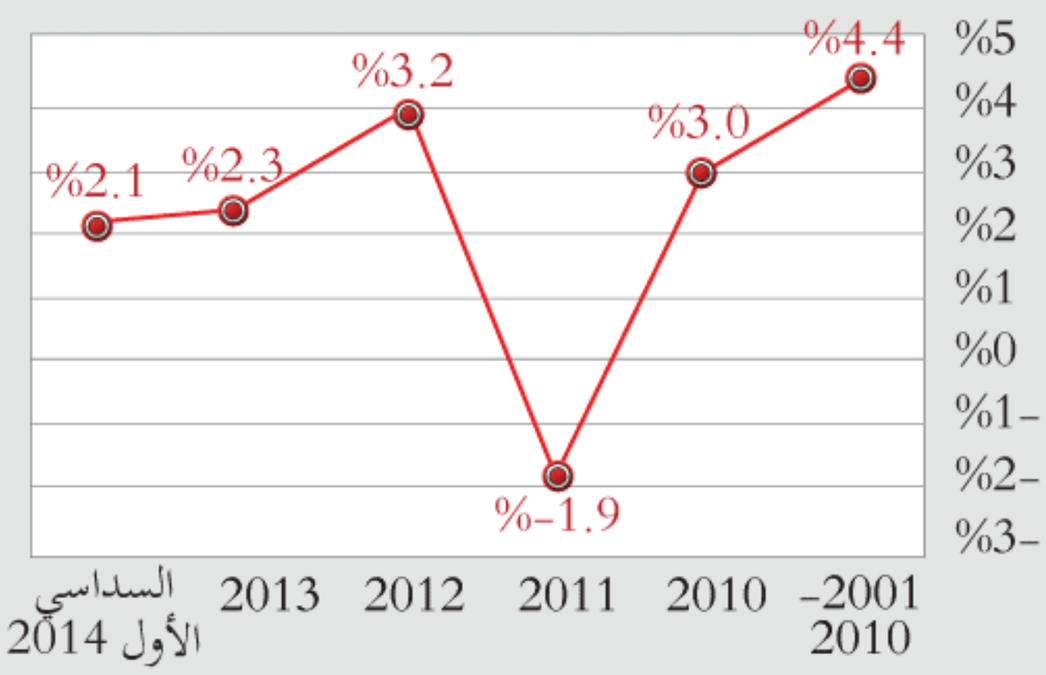

تطور نسبة النمو الثلاثي (%)

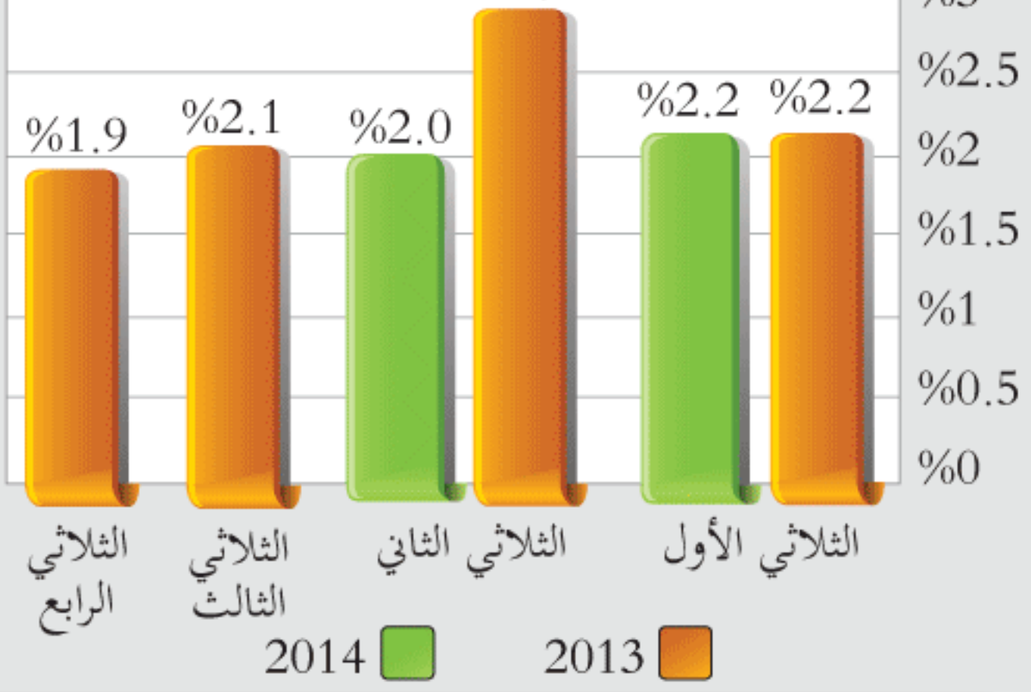

مؤشرات إيجابية

- ✔ ارتفاع المساعدات للاقتصاد: 7,1 % الى موفى جويلية 2014
- ✔ انخفاض نسبة البطالة : من 15,9 % خلال الثلاثية الأولى من 2013 الى 15,2 % في موفى الثلاثية الأولى من 2014
- ✔ انخفاض نسبة بطالة حاملي الشهادات العليا: من 33,2 % خلال الثلاثية الأولى من 2013 الى 31,4 % في موفى الثلاثية الأولى من 2014

مؤشرات سلبية

- ✘ انخفاض الإستثمارات الخارجية المباشرة: -10.7 % الى موفى أوت 2014
- ✘ ارتفاع نسبة التضخم لشهر سبتمبر بـ+0,4 % مقارنة مع أوت 2014 و3,4 % مقارنة بشهر ديسمبر 2013*
- ✘ ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي: 5,6 %*
- ✘ ارتفاع العجز التجاري:12,8 %من الناتج مقارنة بـ11,4 % في نفس الفترة من2013*
- ✘ ارتفاع العجز الجاري: 7,1 % من الناتج مقارنة بـ 5,6 % في نفس الفترة من 2013*

تواصل ارتفاع أسعار الصرف خلال سنة 2014

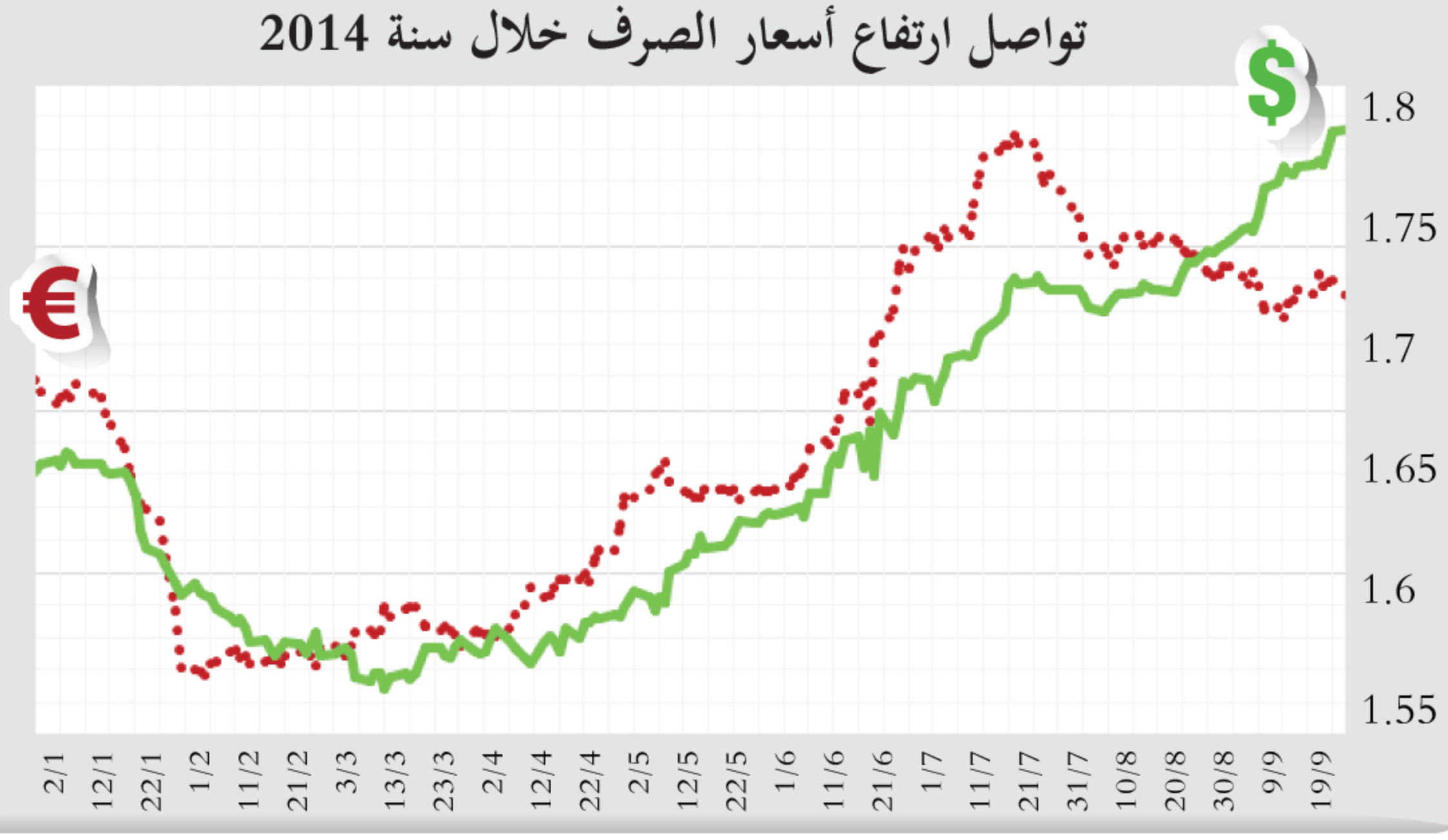

*إلى موفى سبتمبر 2014

3. النتائج المنتظرة لسنة 2014:

بحساب : م.د	ق.م.ت	2014 31 أوت	التحيين
الموارد الذاتية	20 331	13 149	20 390
المداخيل الجبائية	18 592	12 081	18 733
المداخيل غير الجبائية	1 739	1 068	1 657
موارد الإقتراض والخزينة	7 444	5 368	6 941
مجموع الموارد	**27 775**	**18 517**	**27 331**
نفقات التّصرف	17 530	10 107	17 648
نفقات التّنمية	5 320	1 752	4 708
القروض	250	142	300
خدمة الدين	4 675	3 613	4 675
مجموع النّفقـات	**27 775**	**15 614**	**27 331**
عجز الميزانية (دون المصادرة والهبات)	**4 842-**		**4 139 -**
% من الناتج المحلي الاجمالي	**5.8%-**		**5.0%-**

تراجع عجز ميزانية الدولة إلى 5 %
من الناتج الاجمالي المحلي مقابل
6.9 % سنة 2013

1. معدل نمو < 2.5 %
2. معدل سعر صرف $: 1.670 مليم
3. سعر برميل البرنت: بين 102 $ و 107 $

IV. الفرضيات المعتمدة لميزانية سنة 2015:

1. نسبة النمو 3 %
2. نسبة التضخم 5.3 %
3. تطور الاستثمار 8.3%
4. معدل سعر برميل النّفط 95 دولار
5. سعر صرف الدولار 1.800 مليم
6. نسبة تغطية واردات السلع بالصادرات 68.6 %

على المستوى الوطني:
تحسّن طفيف لأهم المؤشّرات
وبداية إسترجاع التّوازنات

V. الإطار العام لقانون المالية لسنة 2015 و أهدافه:

- دفع النّمو والإستثمار و التشغيل
- تكثيف المجهودات للتّصدي للتجارة الموازية و مقاومة ظاهرة التّهريب
- التّحكم العاجل في التّوازنات الإقتصاديّة والماليّة الكبرى

- النّهوض بالتّنمية الجهويّة
- تعزيز الخدمات الاجتماعية
- تسريع نسق الإصلاحات الهيكليّة الجارية

- حصر عجز الميزانية في مستوى 4.9 % من الناتج الإجمالي المحلي.
- حجم الدين العمومي في حدود 47306 م د أي 52.9 % من الناتج الإجمالي المحلي.

- تتأثر التوازنات المالية بتغير سعر برميل النفط في الأسواق العالمية و بمستوى أسعار الصرف

± 10 مليمات/$ ← ± 30 م د في الميزانية

أعباء إضافية = 43 م د

مداخيل إضافية = 13 م د

± 1 $/ برميل برنت ← ± 48 م د في الميزانية

أعباء إضافية = 68 م د

مداخيل إضافية = 20 م د

VI. تـوازن ميزانيّة الدّولة لسنة 2015:

بحساب : م.د	2013	2014		2015
		ق.م.ت	التحيين	ق.م.
الموارد الذاتية	19 960	20 331	20 390	21 595
المداخيل الجبائية	16 334	18 592	18 733	19 820
المداخيل غير الجبائية	3 626	1 739	1 657	1 775
موارد الإقتراض والخزينة	6 455	7 444	6 941	7 405
مجموع الموارد	**27 775**	**27 775**	**27 331**	**29 000**
نفقات التّصرف	17 439	17 530	17 648	17 970
نفقات التّنمية	4 394	5 320	4 708	5 800
القروض	176	250	300	100
خدمة الدين	4 406	4 675	4 675	5 130
مجموع النّفقـات	**26 415**	**27 775**	**27 331**	**29 000**
عجز الميزانية (دون المصادرة والهبات)	**5 231–**	**4 842–**	**4 139 –**	**4 391 –**
% من الناتج المحلي الاجمالي	**%6,9–**	**%5,8–**	**%5,0–**	**%4,9–**

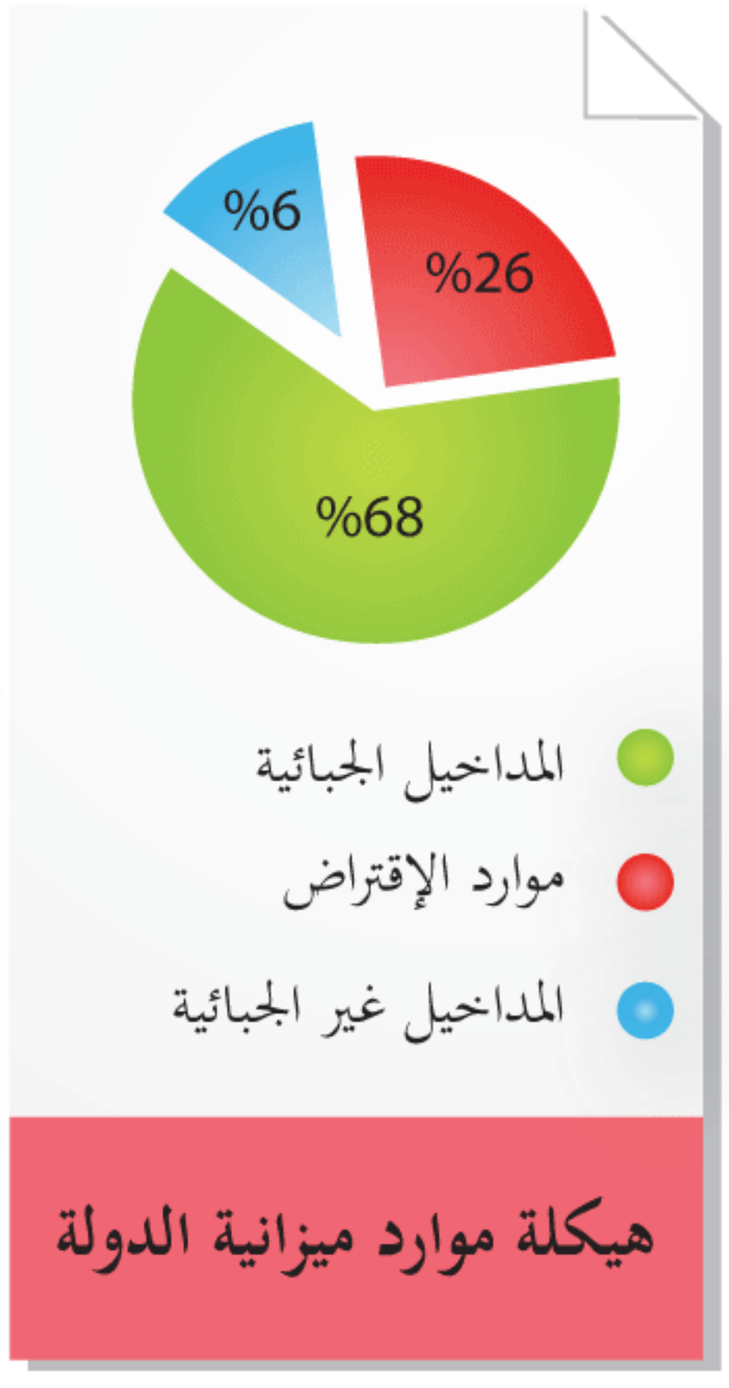

هيكلة موارد ميزانية الدولة

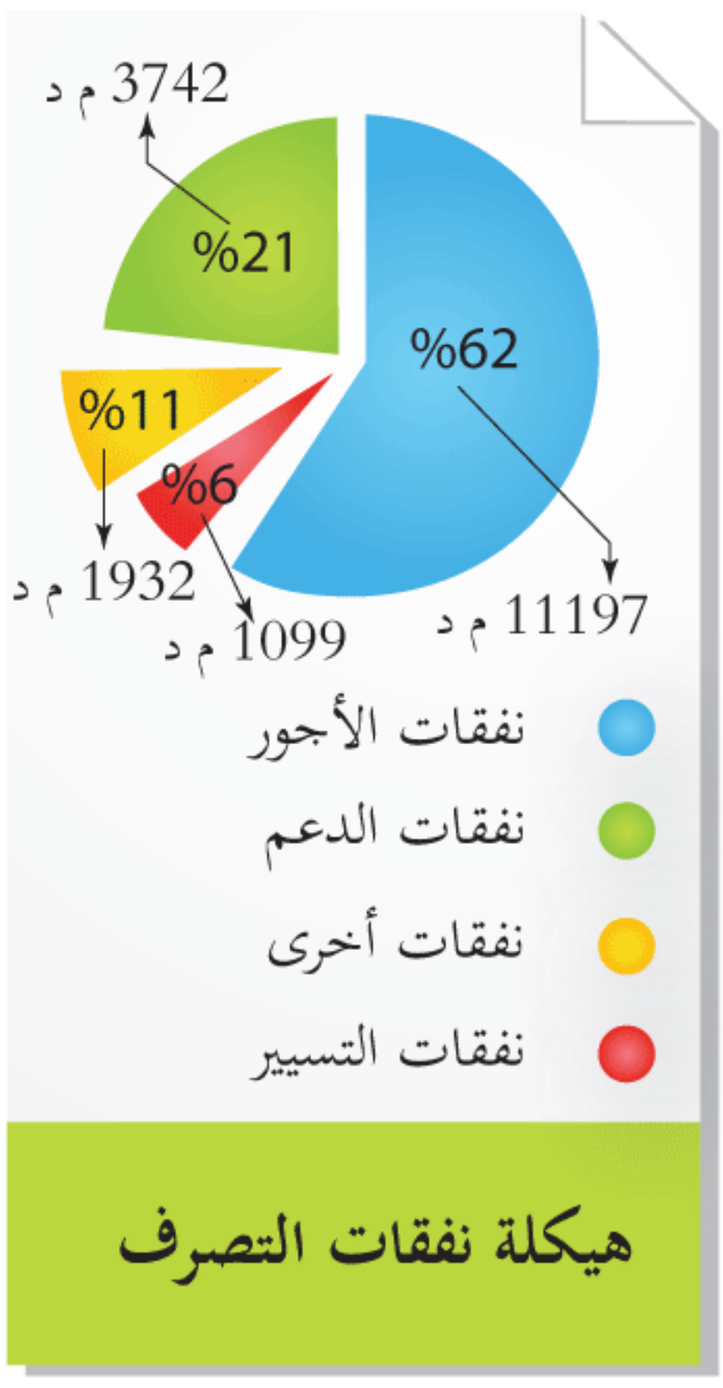

هيكلة نفقات التصرف

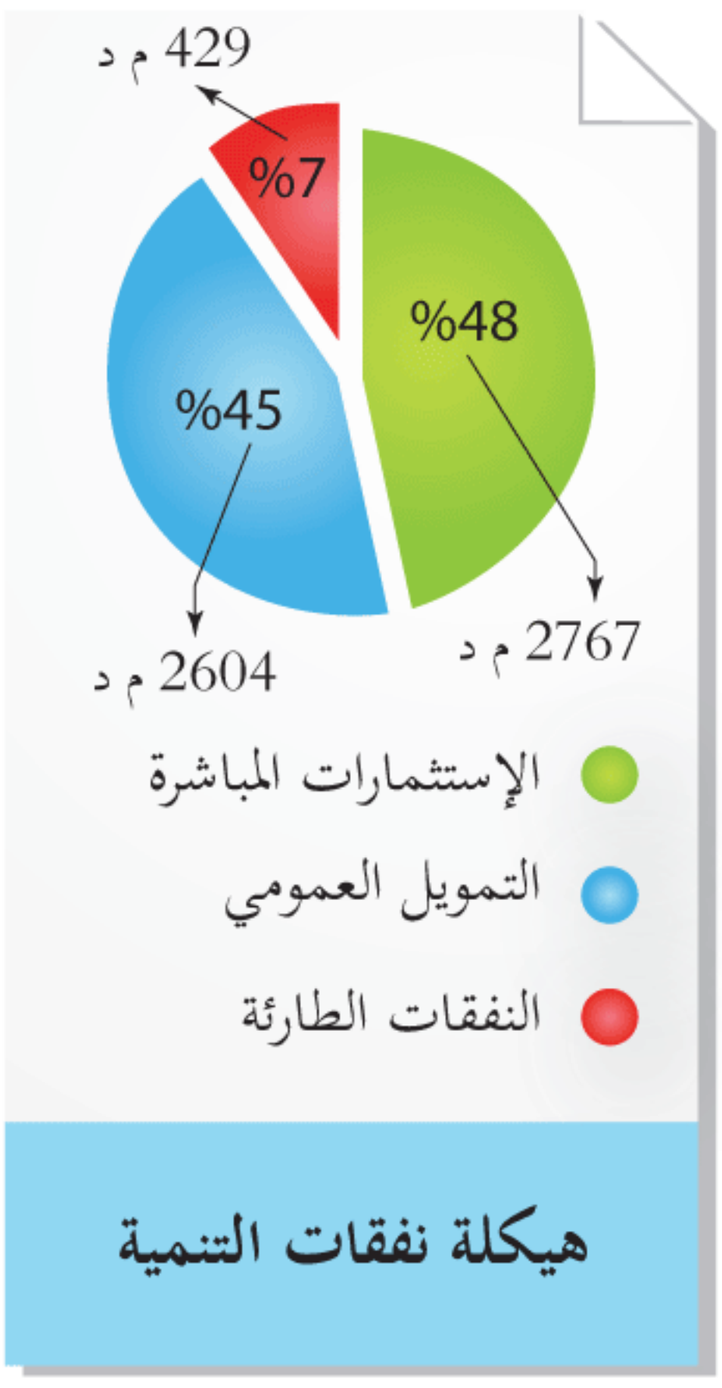

هيكلة نفقات التنمية

VII. تقديرات موارد ميزانية الدولة لسنة 2015:

لا يتضمن قانون الماليّة لسنة 2015 أحكاما جبائيّة جديدة ذات إنعكاس مالي إضافي هامّ على الخاضعين للضّريبة

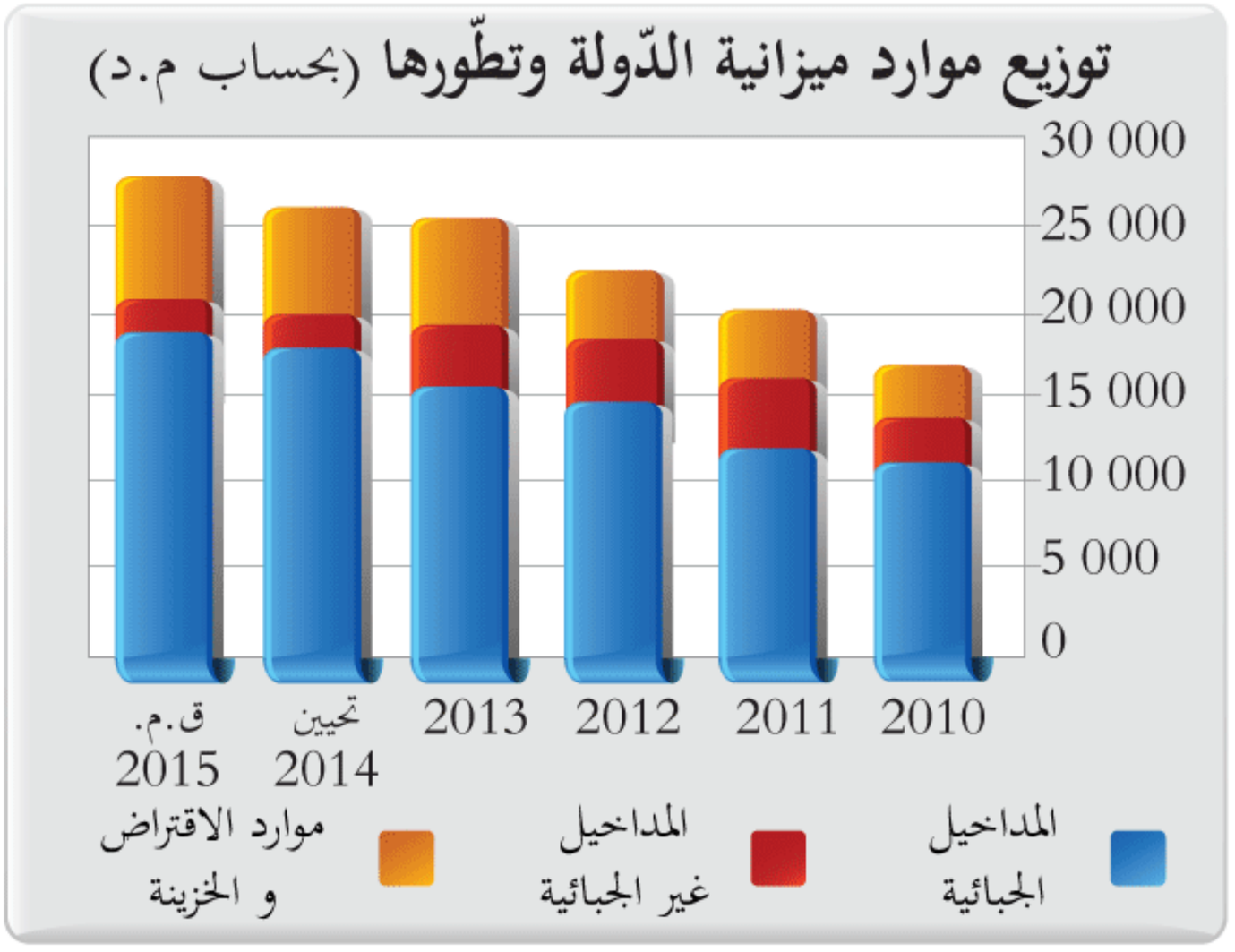

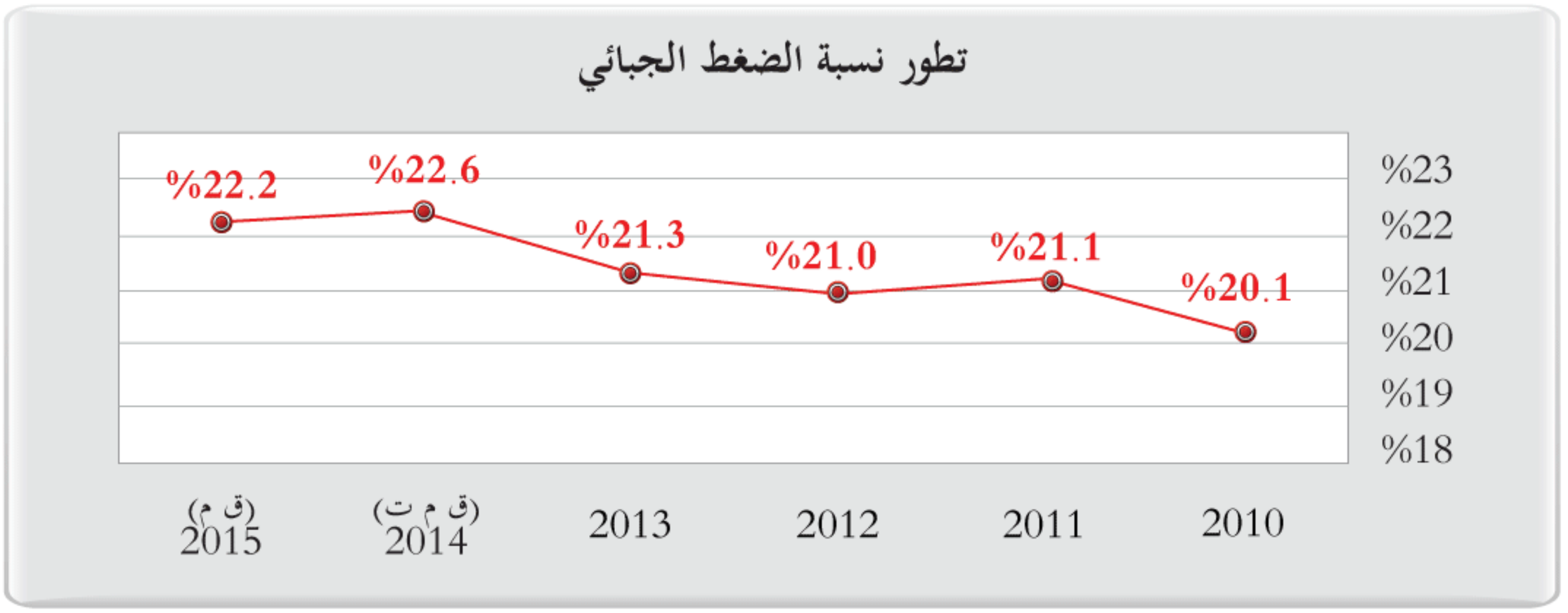

1. المداخيل الجبائيّة :

قدرت المداخيل الجبائيّة بـ 19820 م د منها:

الأداءات المباشرة: 8 672 م د وتمثل 44 % من الموارد الجبائية و تتوزع كما يلي:

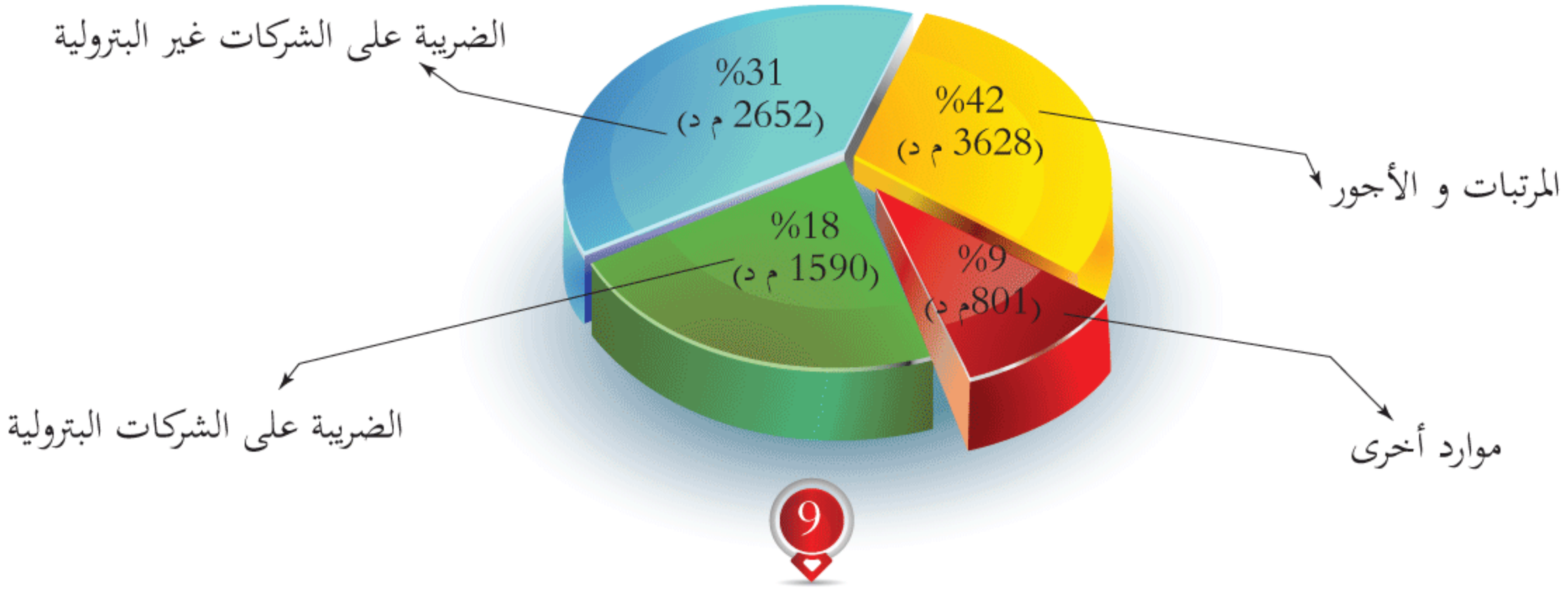

الأداءات غير المباشرة: 148 11 م د و تمثل 56 % من المداخيل الجبائية و 38 % من حجم الميزانية الجملي.

هيكلة الأداءات غير المباشرة

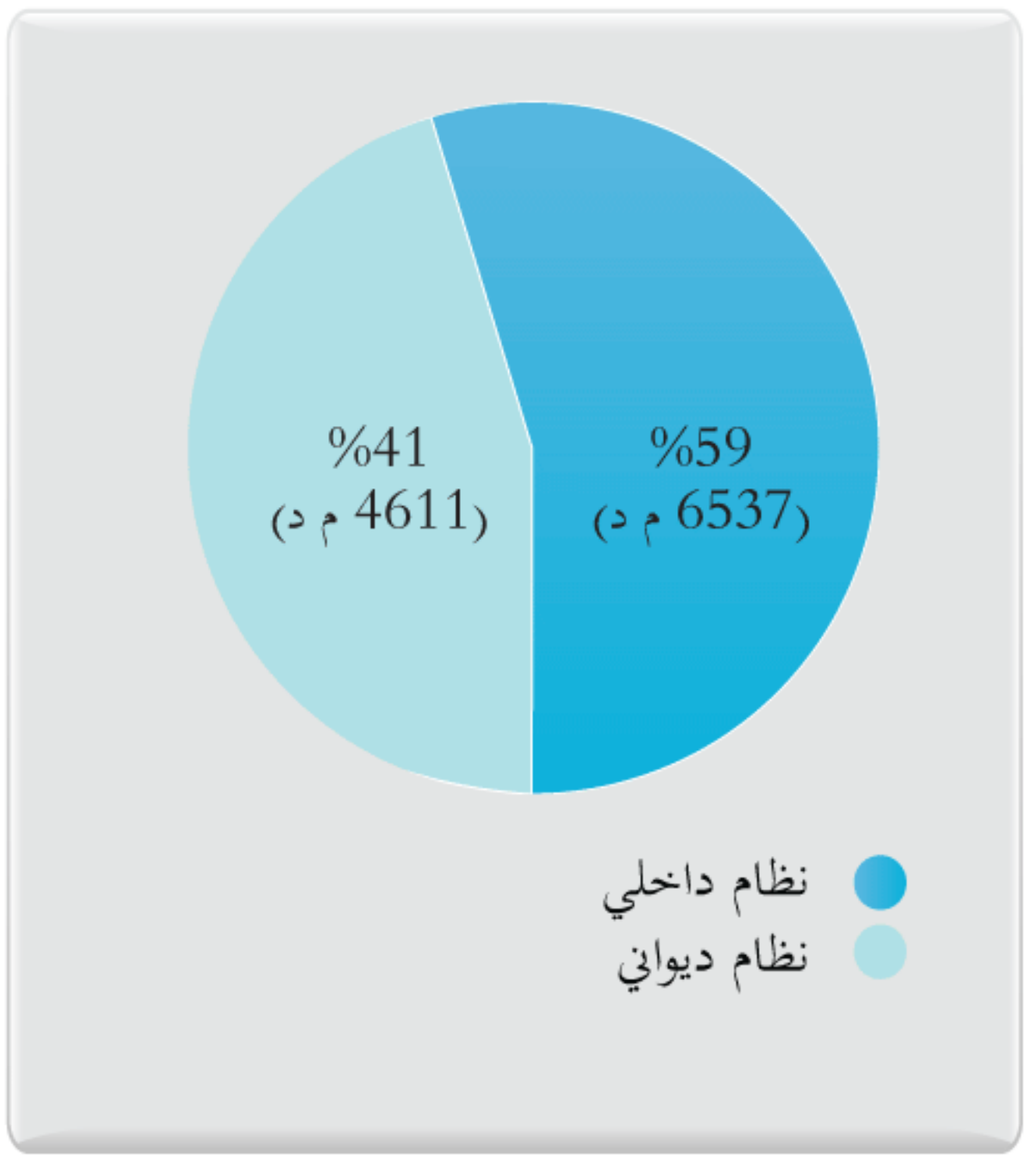

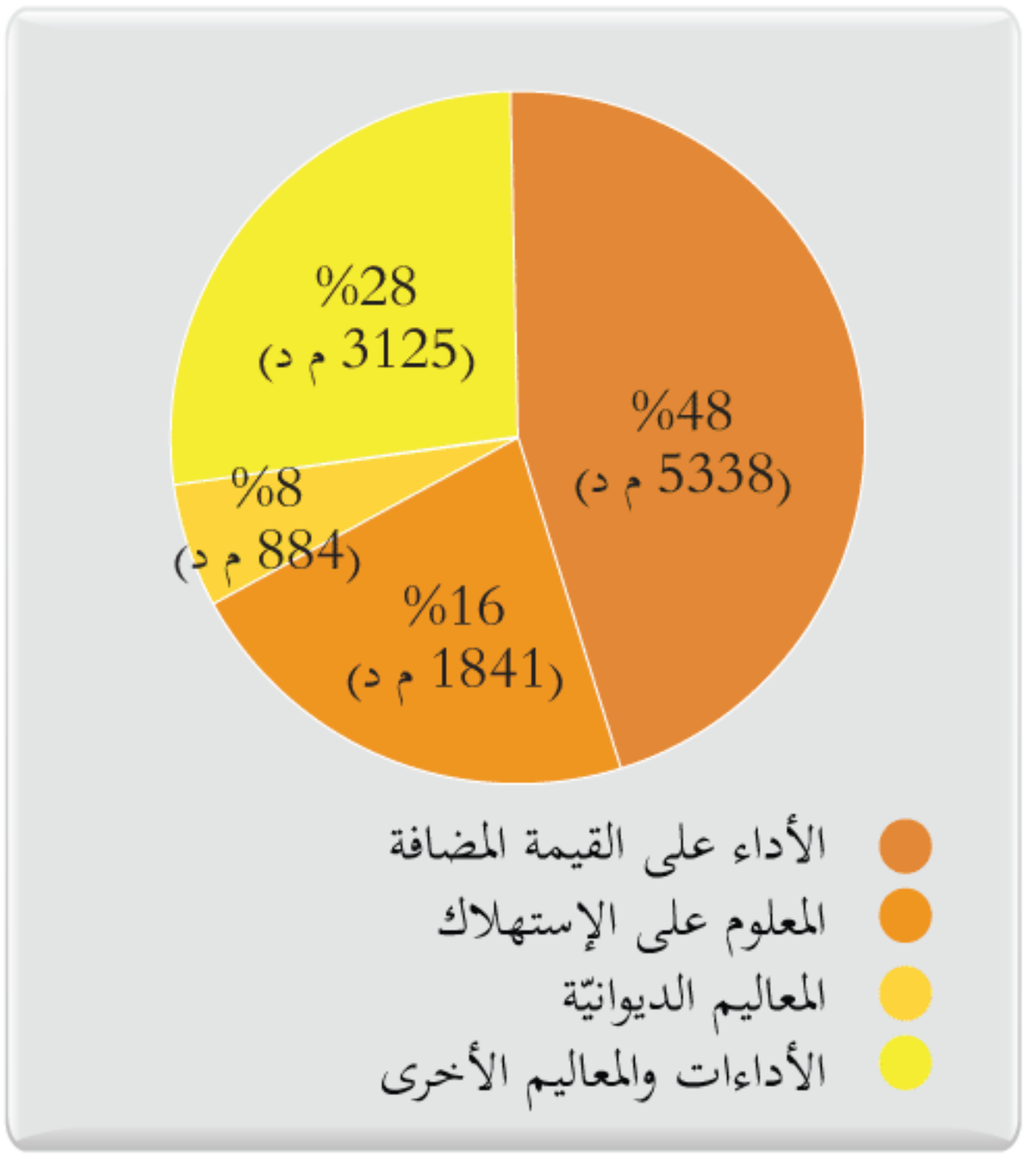

هيكلة المعلوم على الإستهلاك

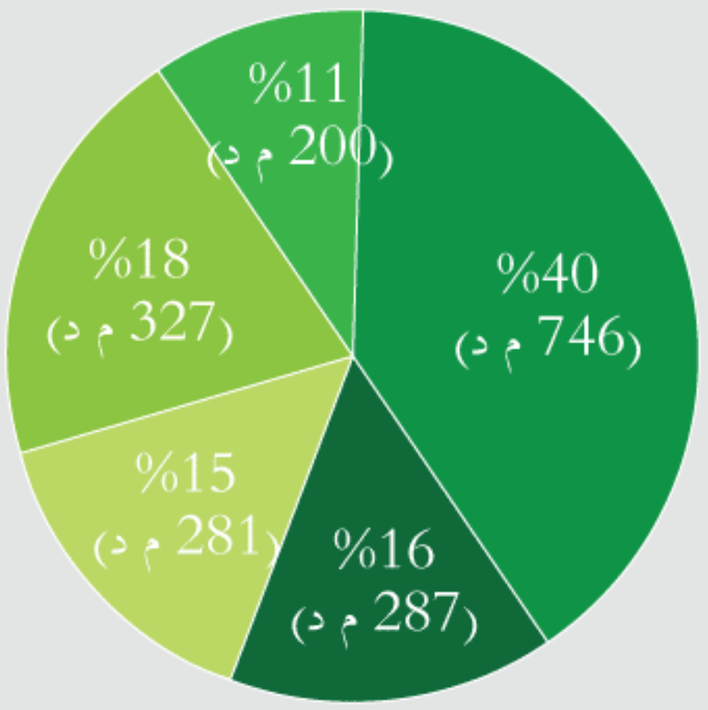

هيكلة الأداء على القيمة المضافة
(نظام داخلي)

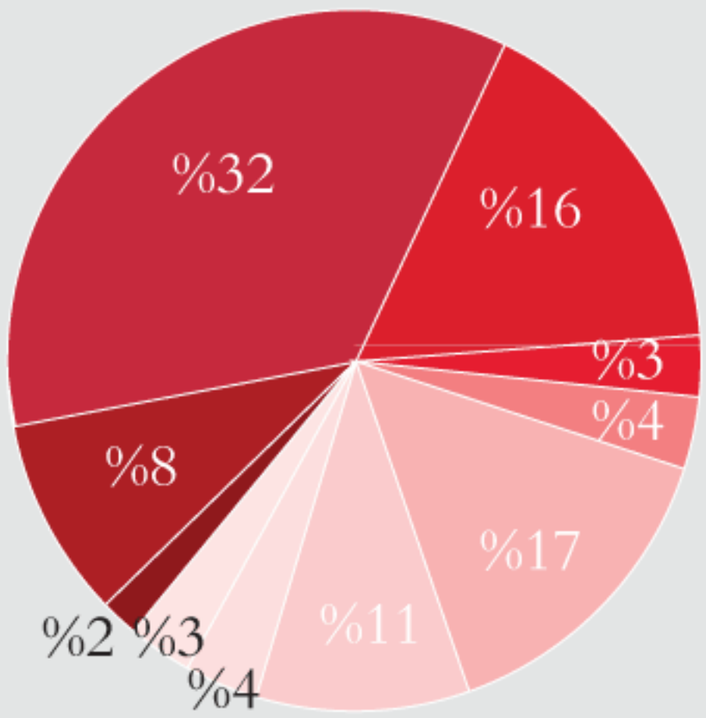

2. المداخيل غير الجبائيّة : 1775 م د

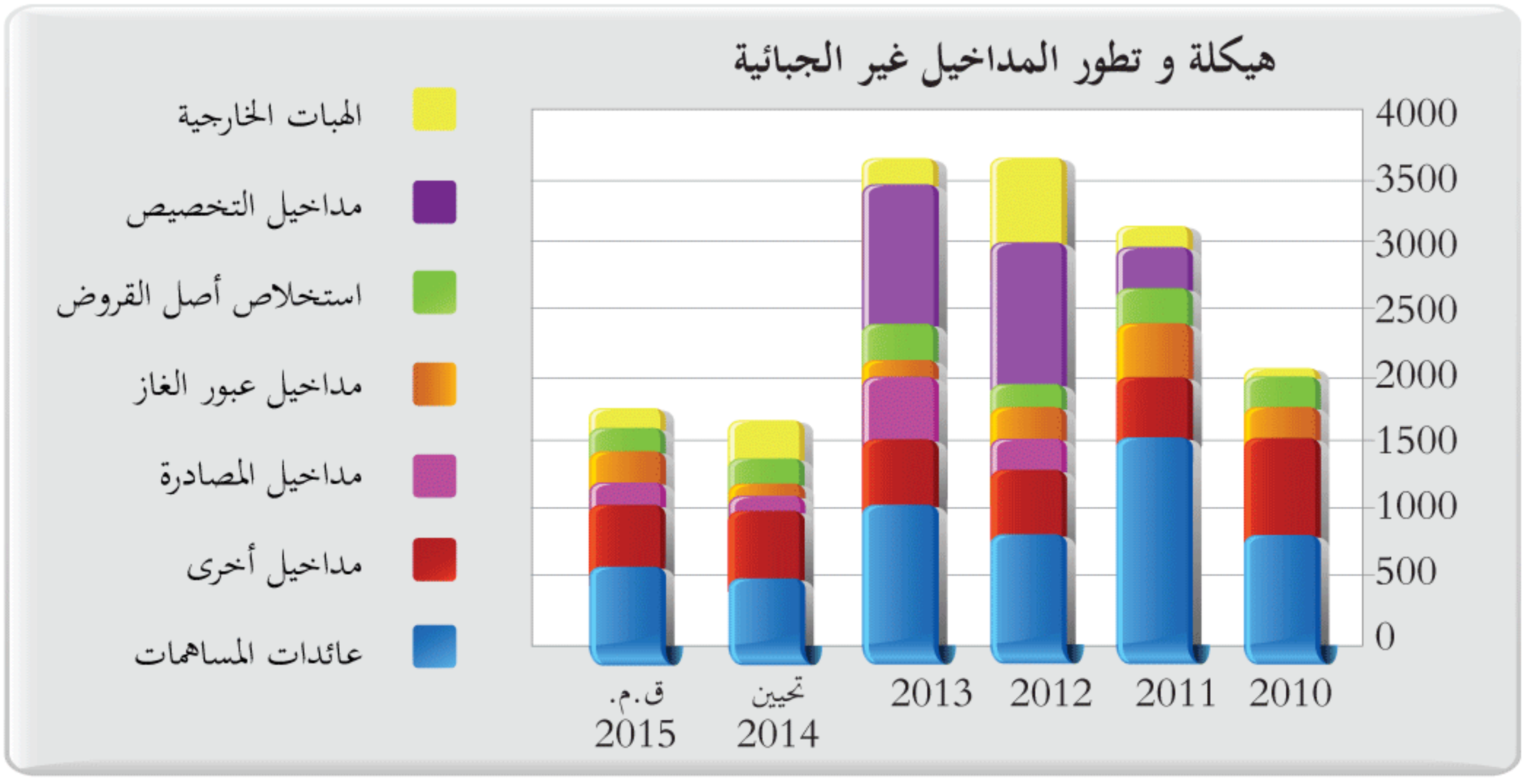

تواصل نسق تراجع حجم المداخيل غير الجبائيّة يعود الى:
- النّتائج السلبيّة المسجّلة لأهمّ المنشآت العموميّة
- ضعف مداخيل التخصيص و المصادرة

هيكلة عائدات المساهمات

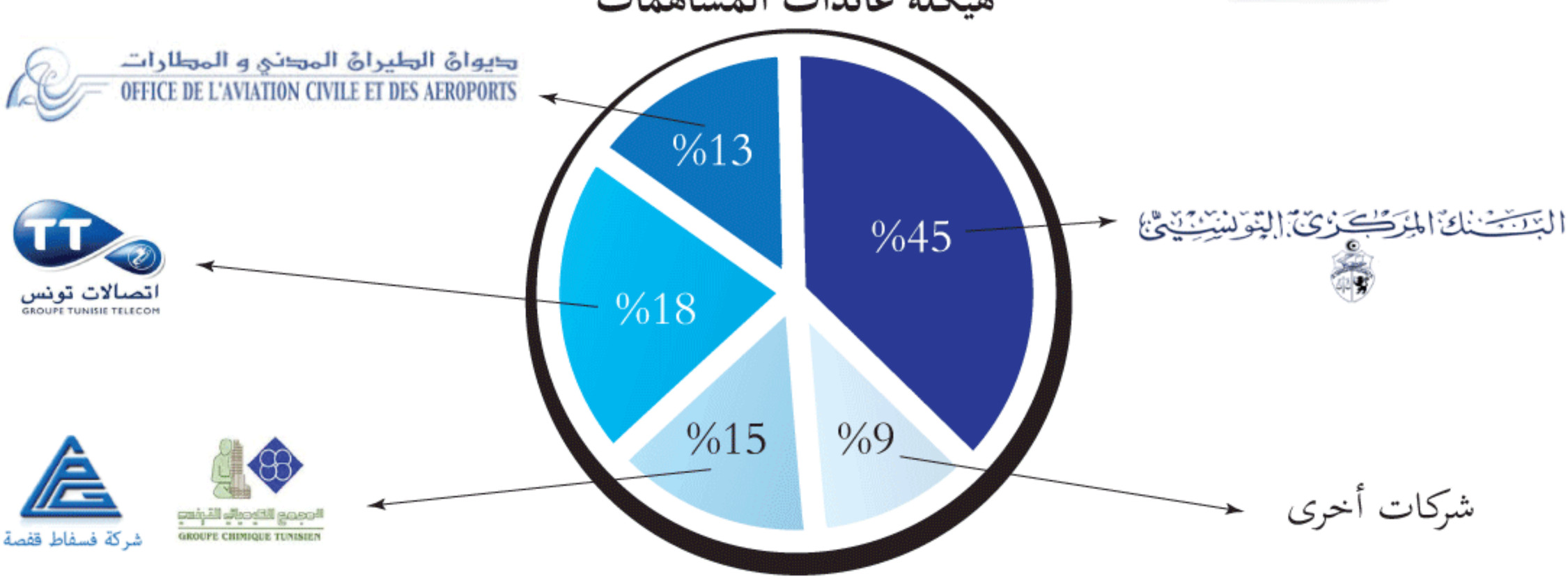

تطور عائدات المساهمات و هيكلتها

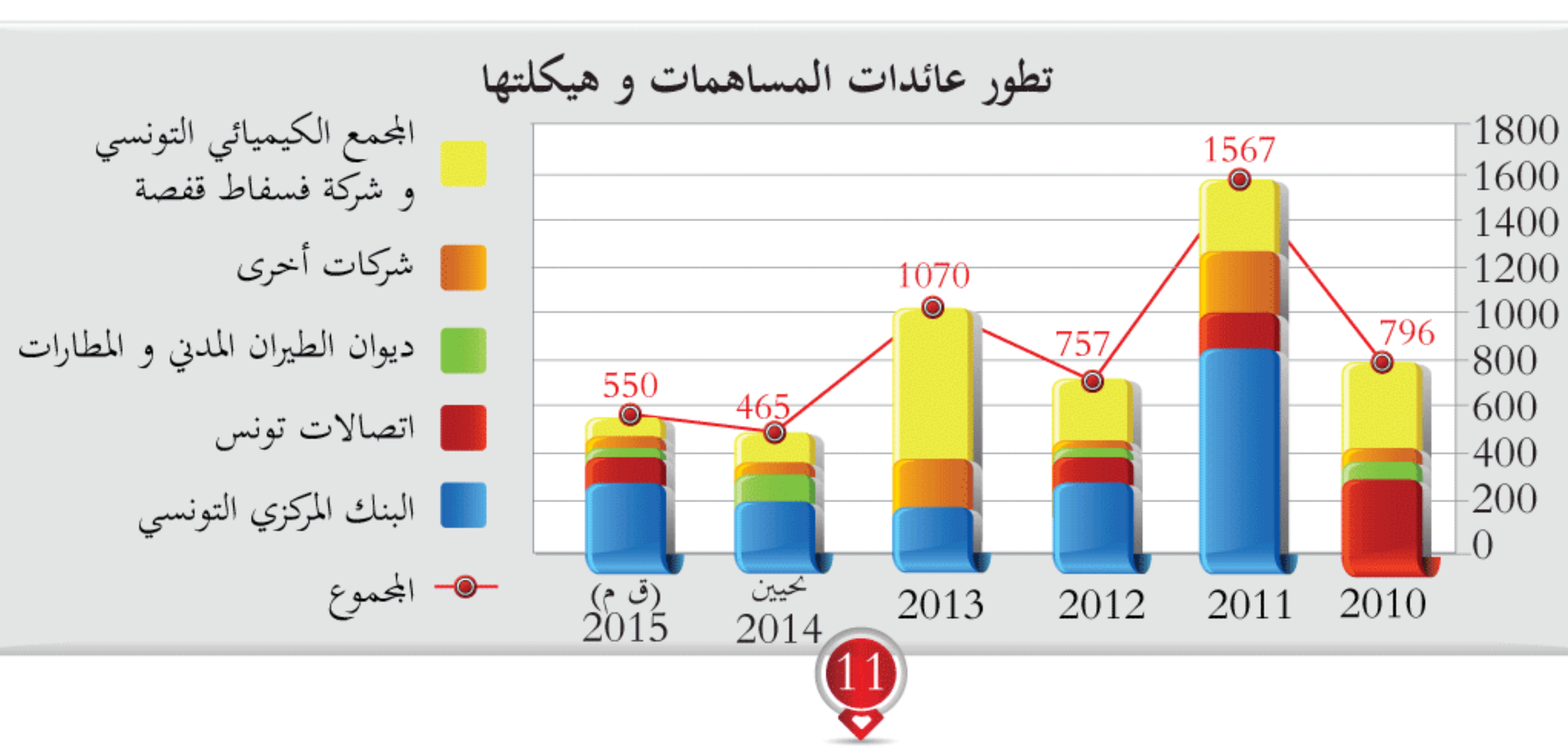

VIII. نفقات ميزانية الدولة لسنة 2015:

جملة ميزانية الدولة (29000 م د)

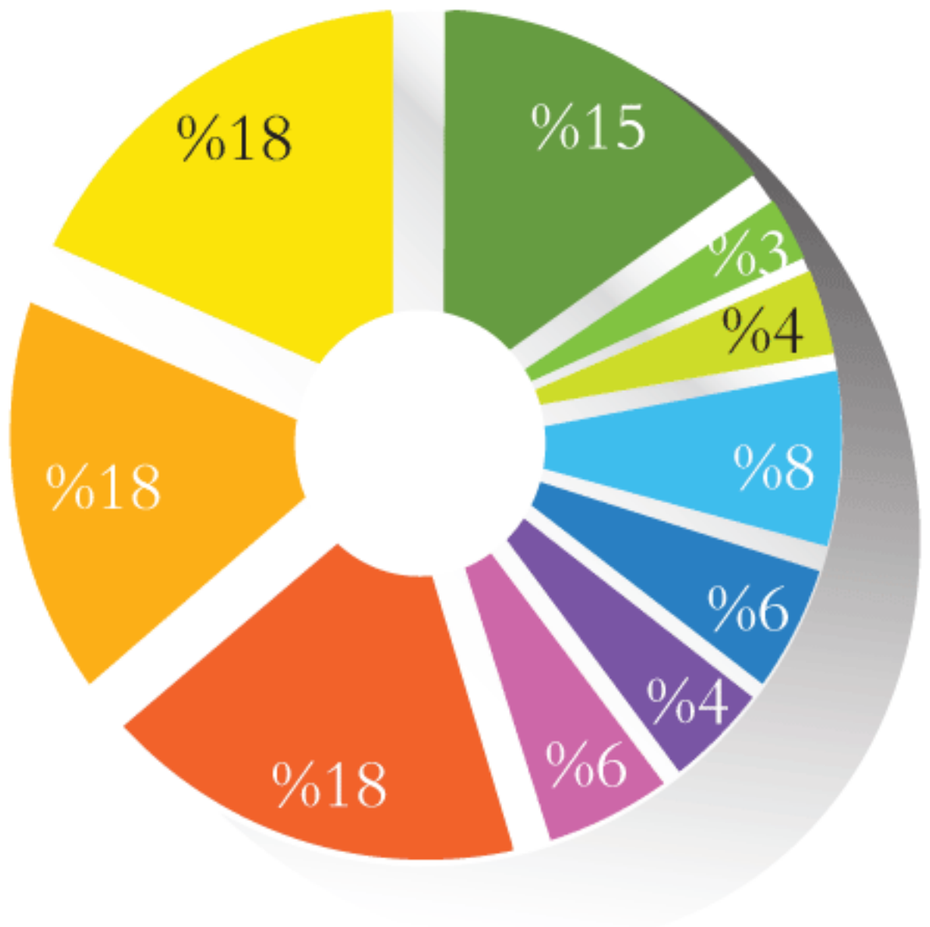

الجملة العامة باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات (29854 م د)

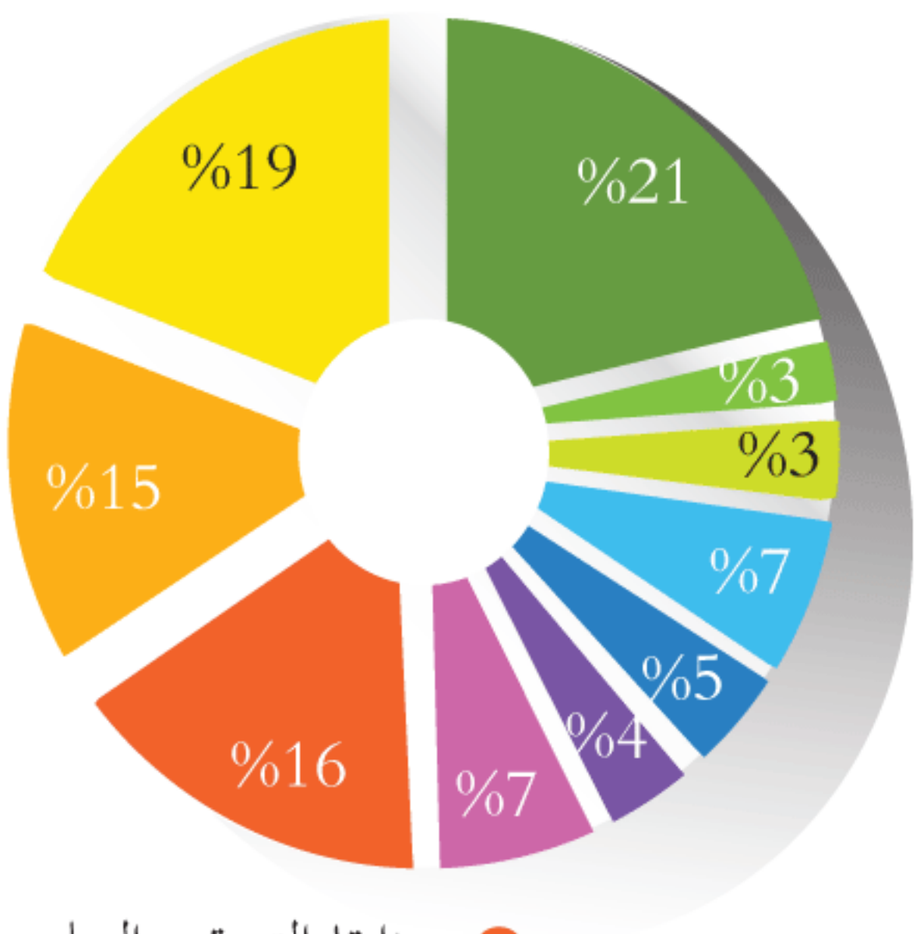

- وزارتا الداخلية و الدفاع الوطني
- وزارة الاقتصاد و المالية
- وزارة الفلاحة
- وزارة الصناعة و الطاقة و المناجم
- وزارة التجارة و الصناعات التقليدية
- وزارة التجهيز و التهيئة الترابية و التنمية المستدامة
- وزارة الصحة
- وزارتا التربية و التعليم العالي و البحث العلمي و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال
- الدين العمومي
- باقي النفقات

1. نفقات التصرف: 17970 م د

تطور هام لحجم الأجور: 11 197 م د

بحساب : م.د	2010	2011	2012	2013	2014 (ق م ت)	2015 (ق م)
نفقات الأجور	6785	7679	8656	9608	10505	11197
التطور	%7.7	%13.2	%12.7	%11.0	%9.3	%6.6
النسبة من الناتج الإجمالي المحلي	%10.7	%11.9	%12.3	%12.6	%12.7	%12.5

%من ميزانية الدولة دون خدمة الدين

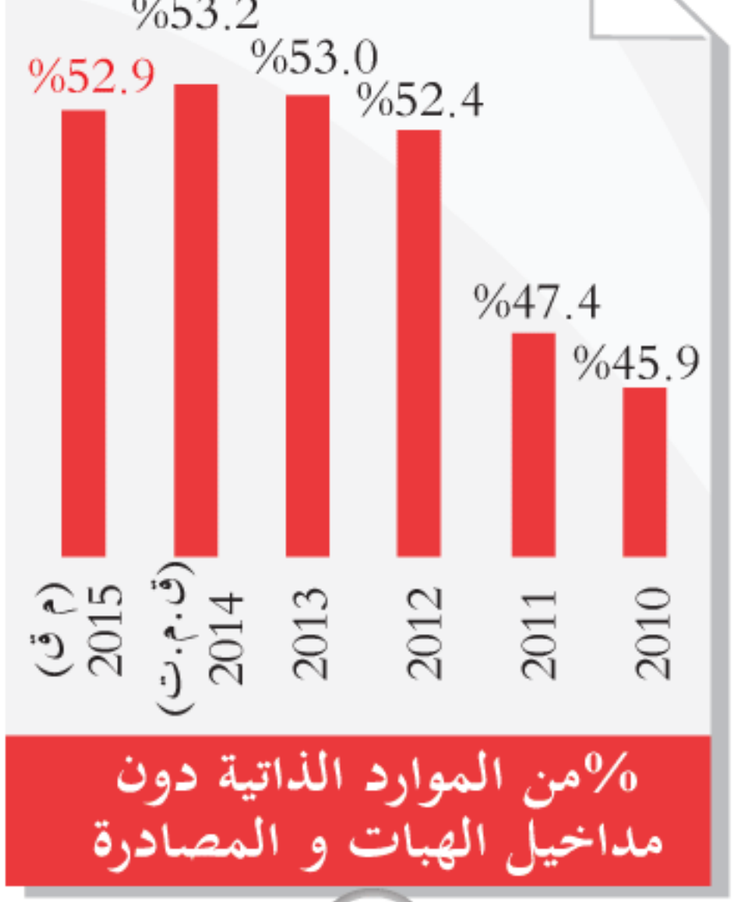

%من الموارد الذاتية دون مداخيل الهبات و المصادرة

%من نفقات التصرف دون الدعم

الانتدابات الجديدة سنة 2015

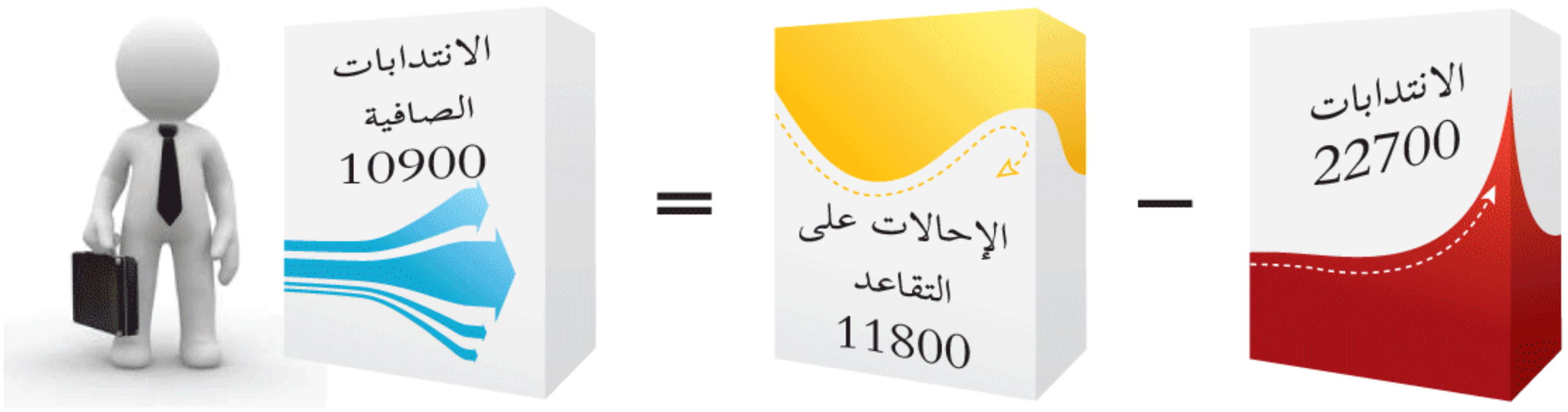

الانتدابات حسب القطاعات

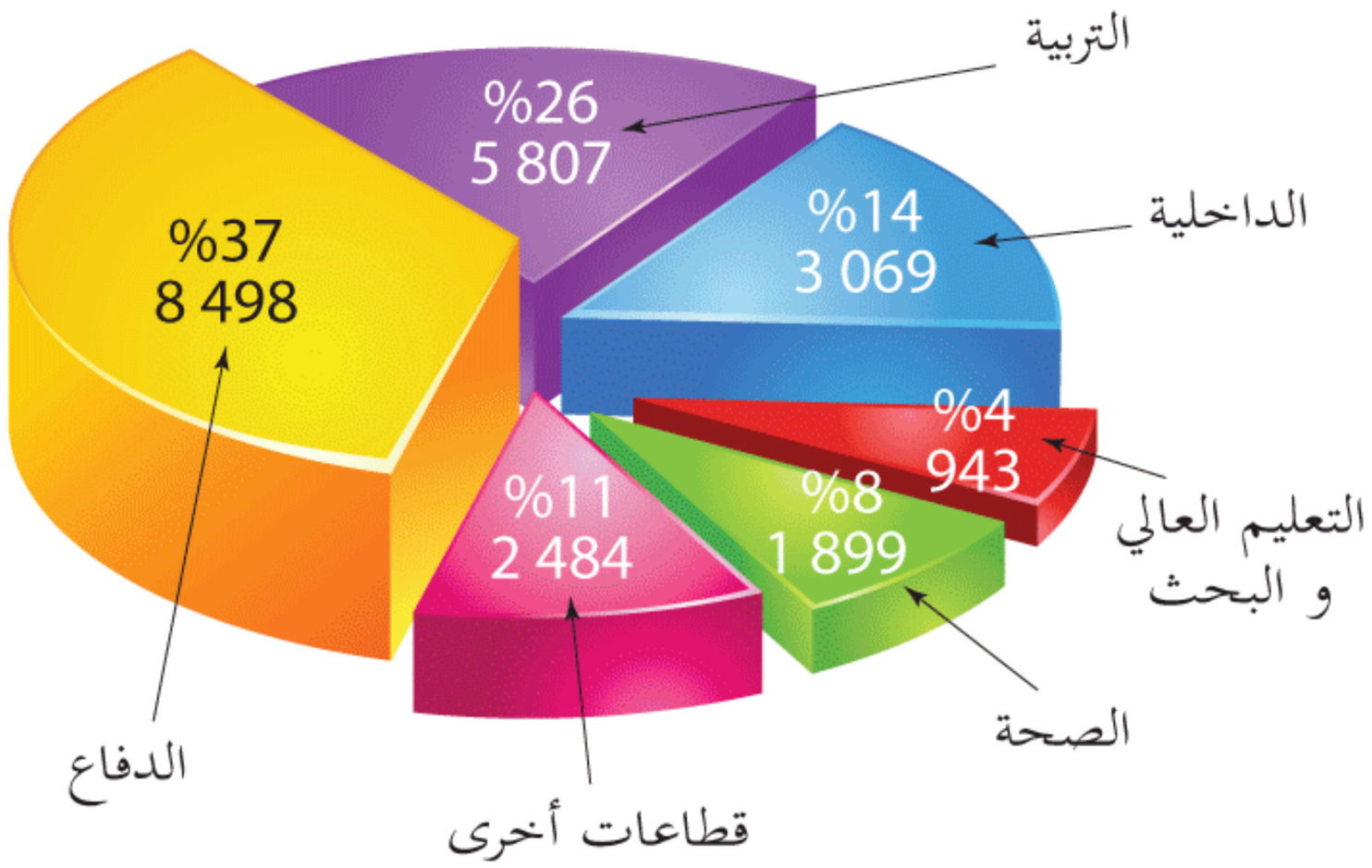

تستأثر وزارتا الدفاع والداخلية بالقسط الأوفر من الانتدابات (51%) باعتبار التّحديات الأمنيّة الداخلية والخارجيّة التي تواجهها البلاد في هذه المرحلة.

هيكلة نفقات وسائل المصالح حسب الوزارات

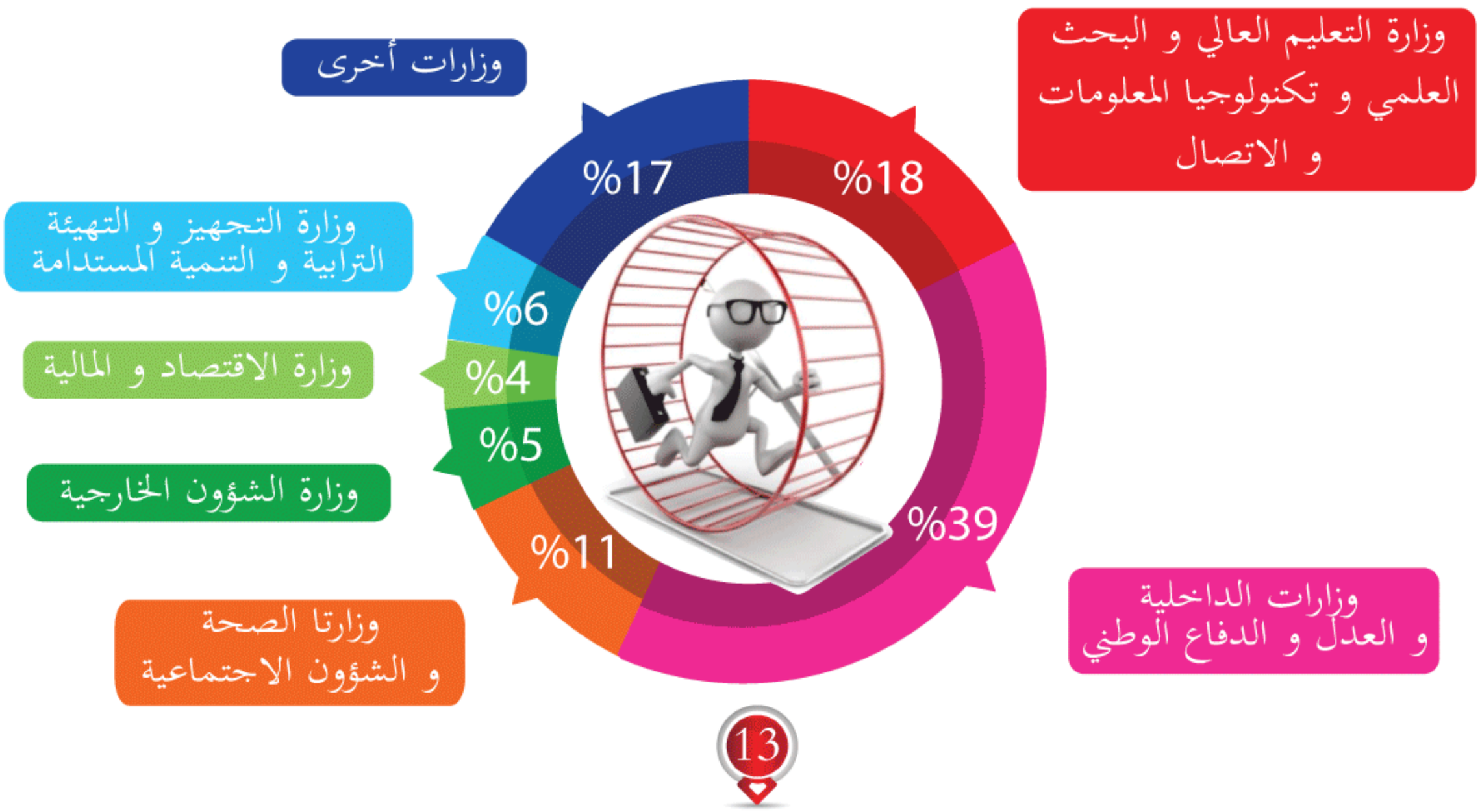

نفقات التدخل دون الدعم (1626 م د)

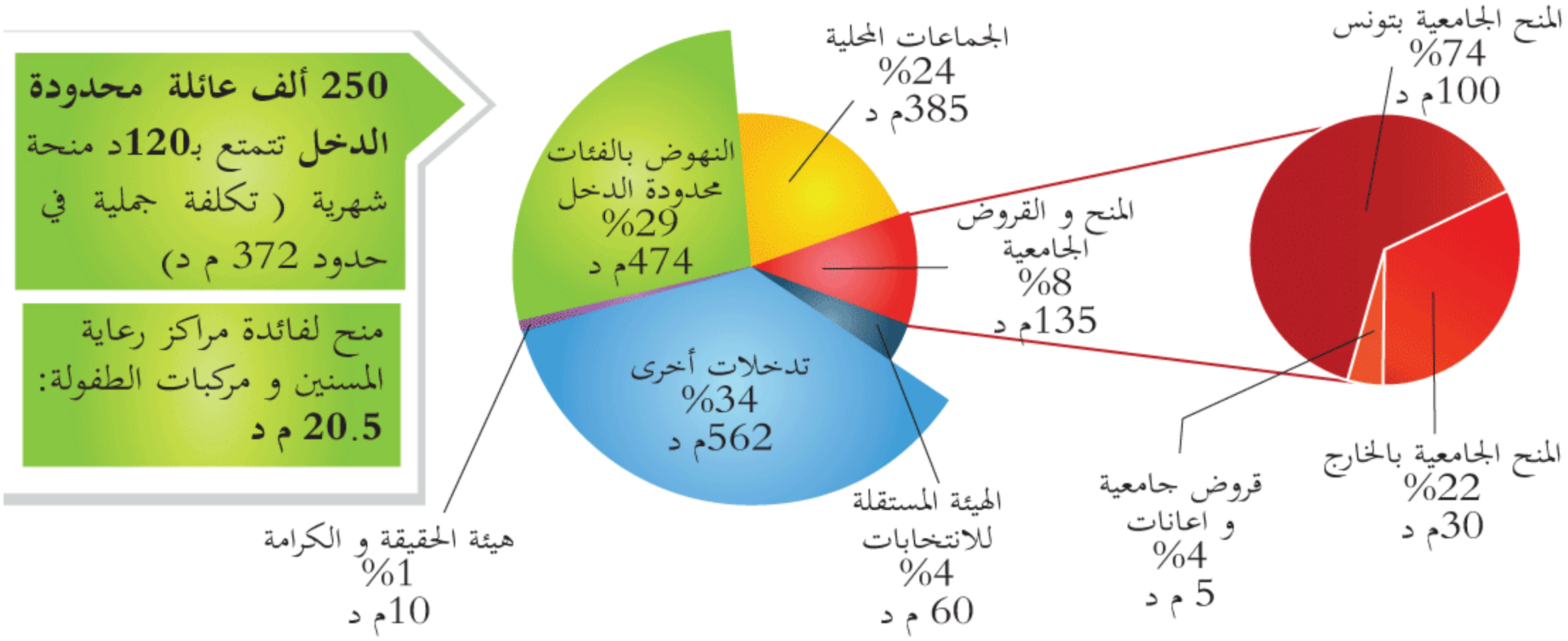

أهمية حجم الدعم (3742 م د)

دعم المحروقات

دعم مباشر : **1826 م د**

بالاضافة الى دعم غير مباشر : **1451 م د**

جملة الدعم : **3227 م د**

دعم المواد الأساسية

1500 م د

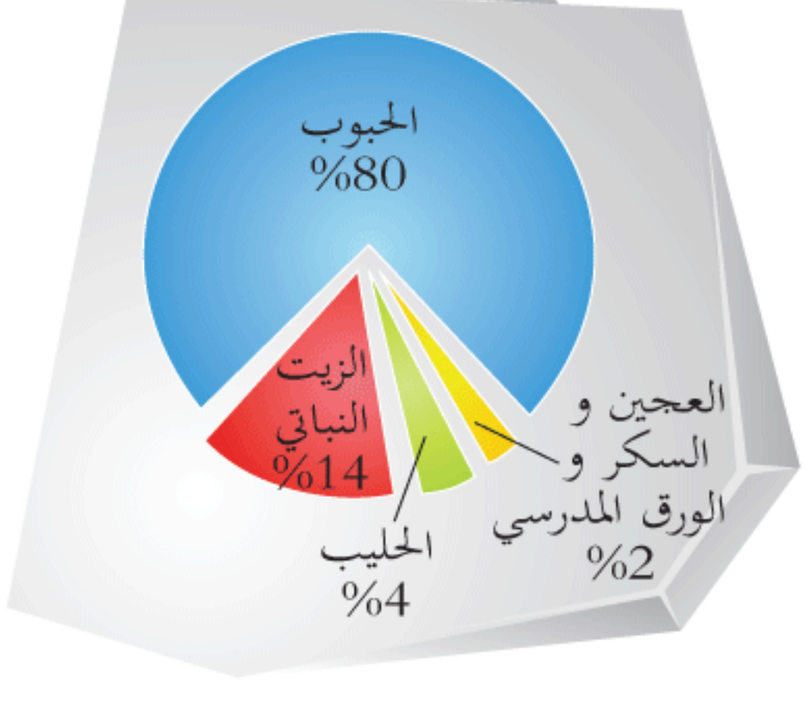

دعم النقل العمومي

416 م د

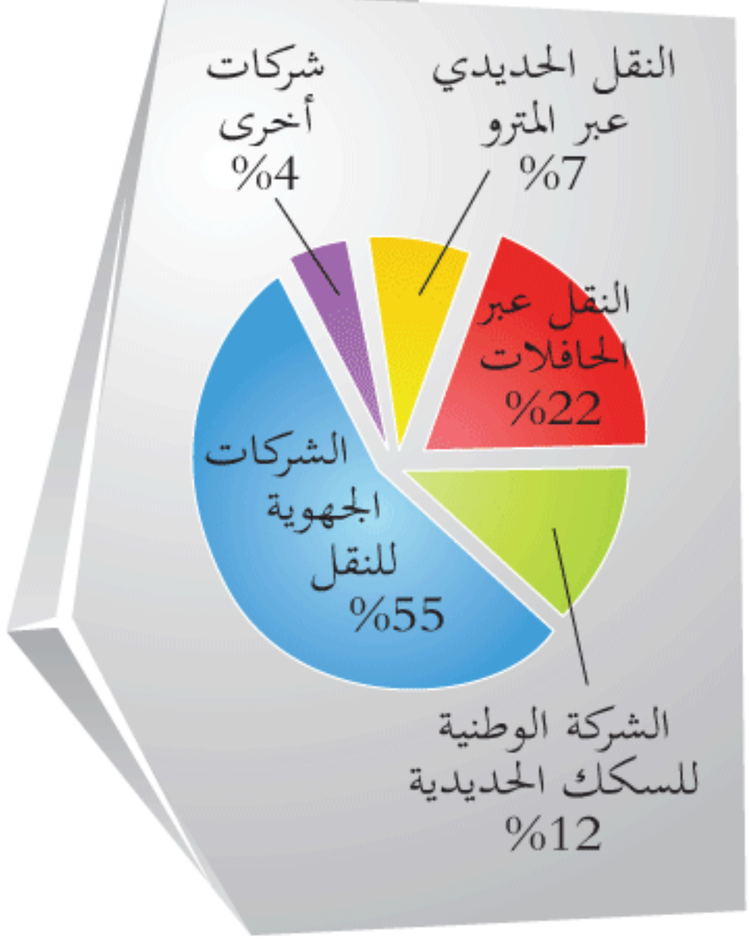

و ضبطت هذه التقديرات على أساس :

الانتاج الوطني من النفط الخام	2858 مليون طن
الانتاج الوطني من الغاز الطبيعي	2714 مليون طن معادل نفط
توريد المواد النفطية	2501 مليون طن
توريد الغاز الطبيعي الجزائري	2478 مليون طن

تطور نسبة الدعم الجملي

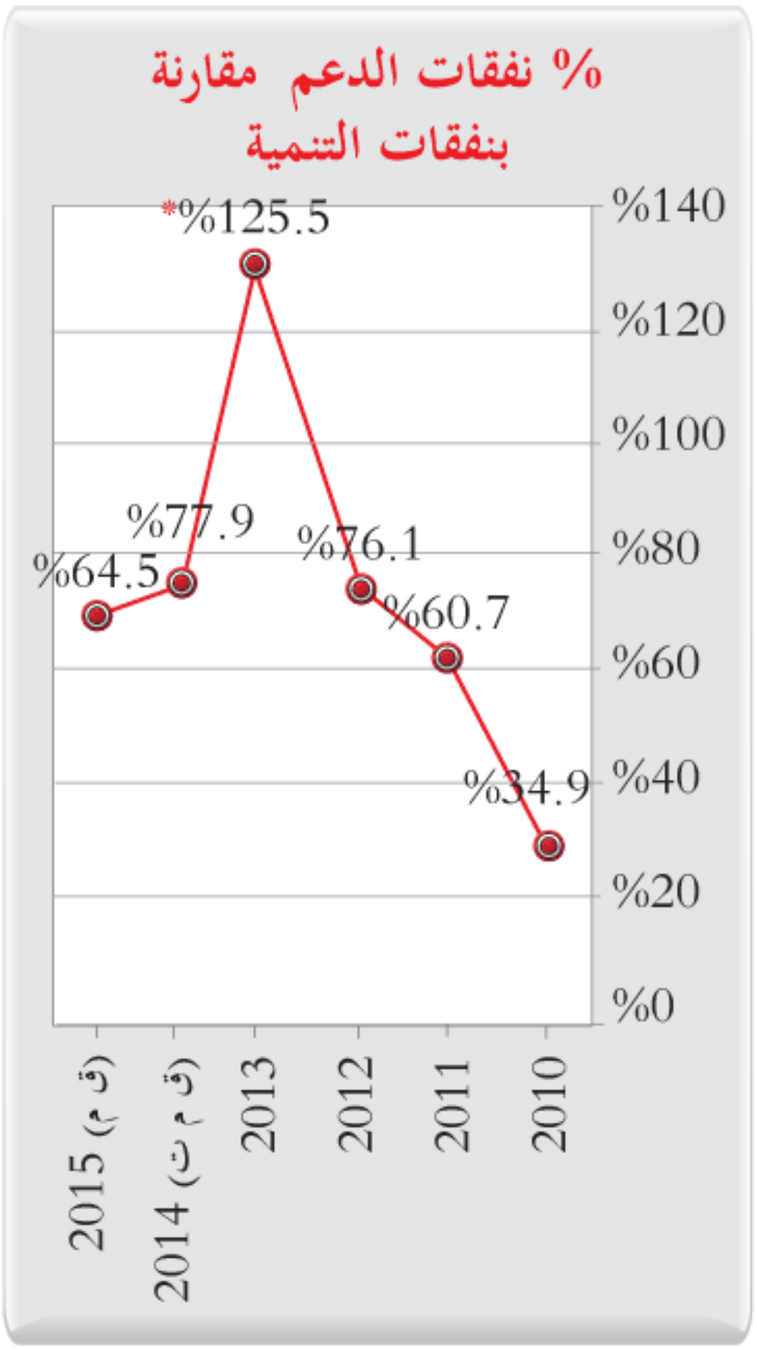

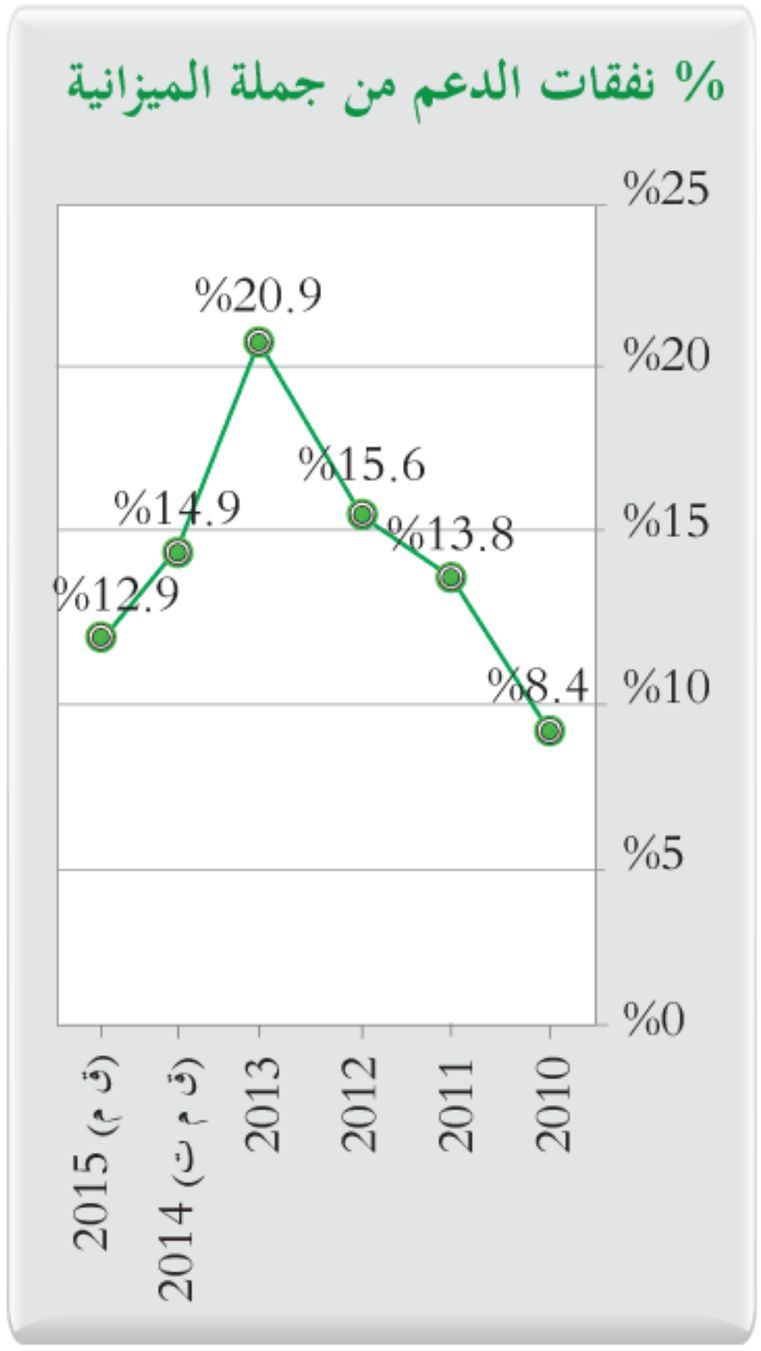

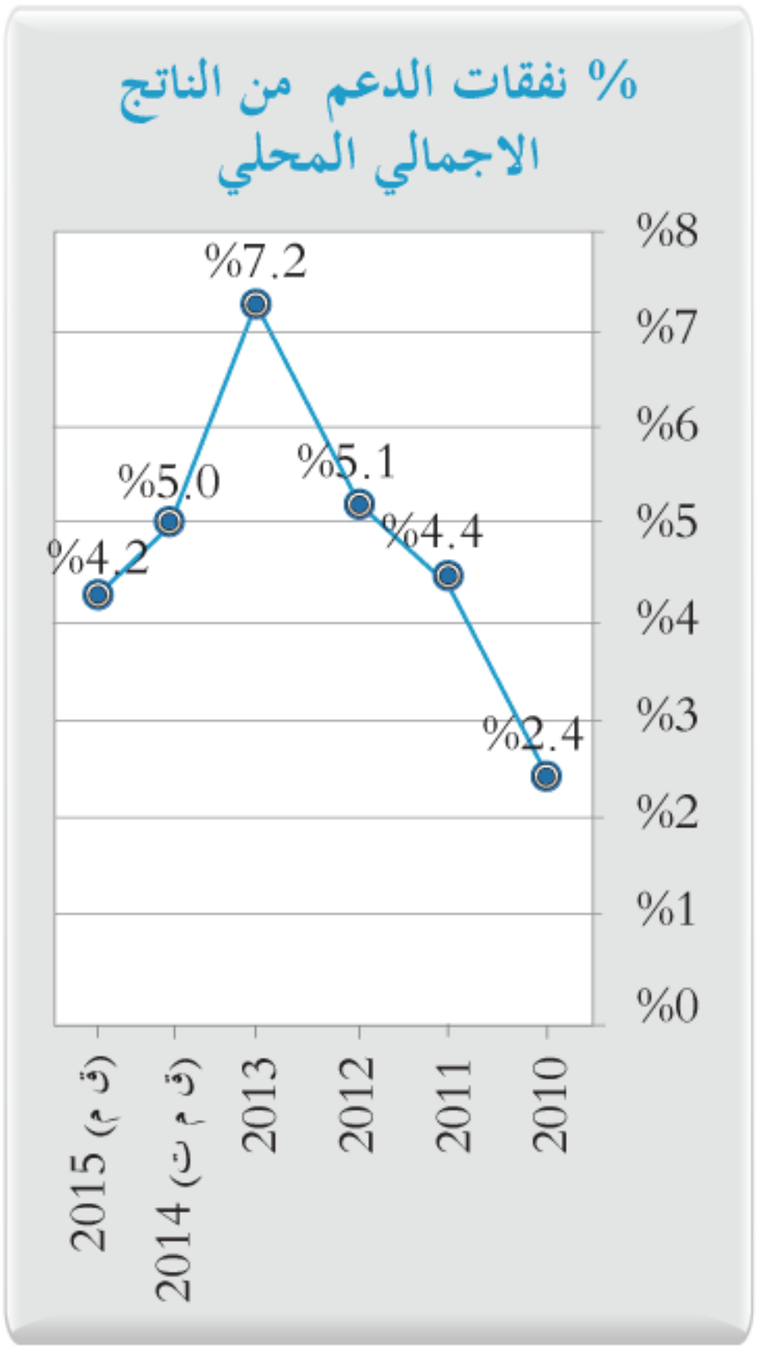

* تسوية متخلدات بعنوان سنة 2012 في حدود 880 م د

2. نفقات التنمية: 5800 م د

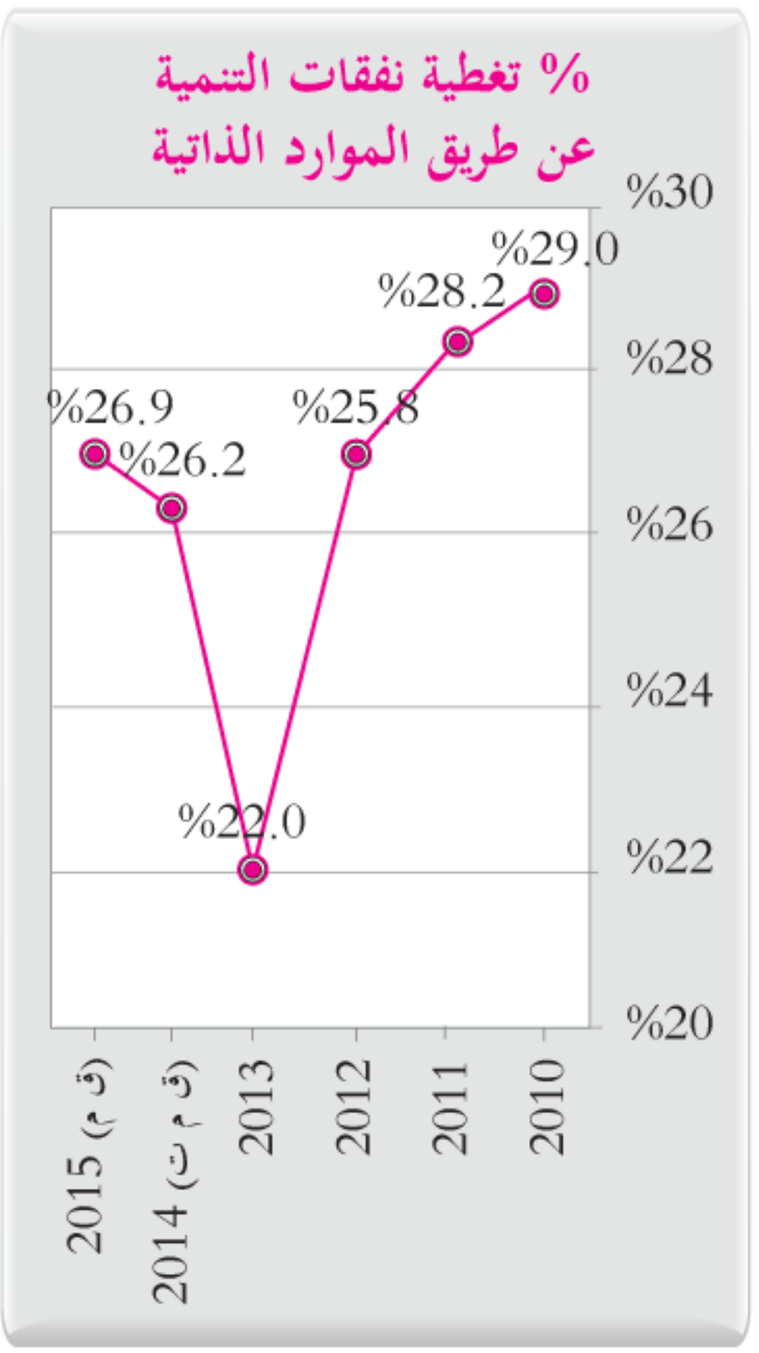

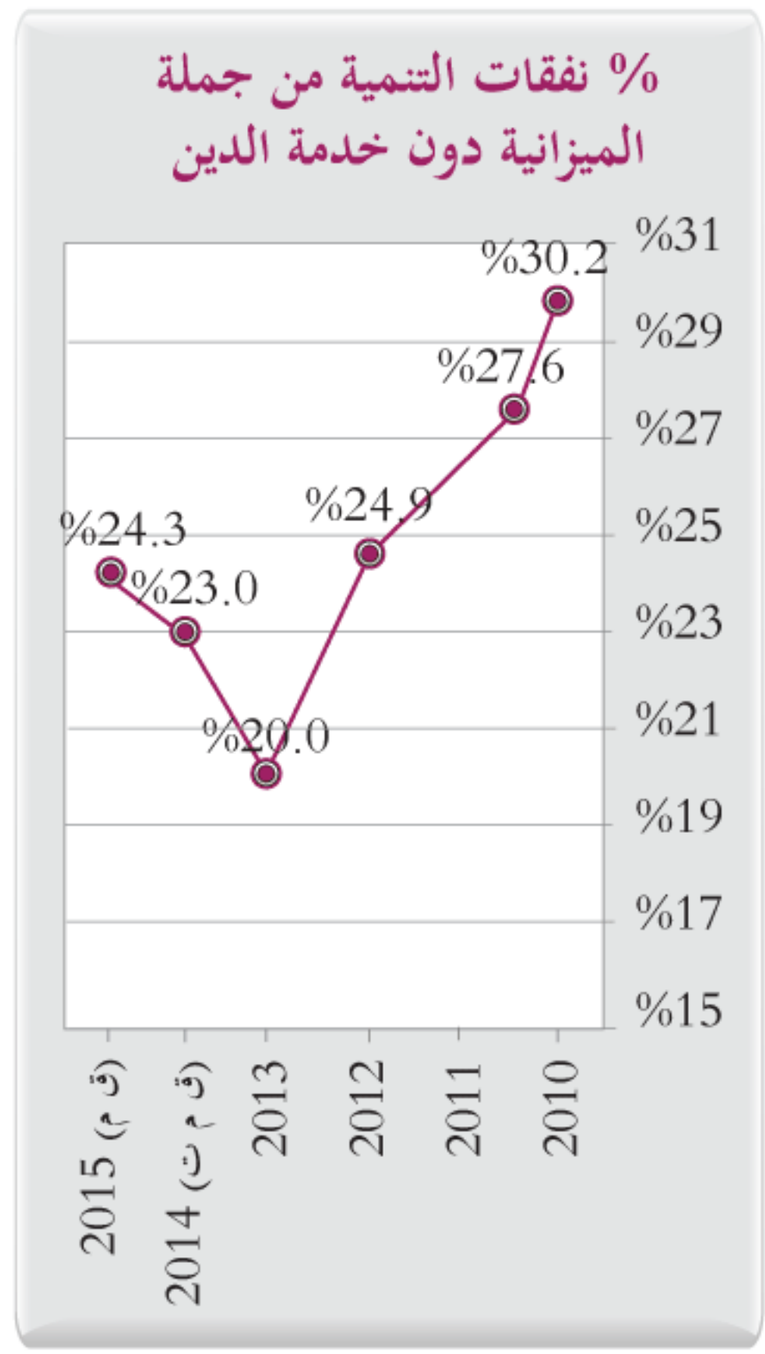

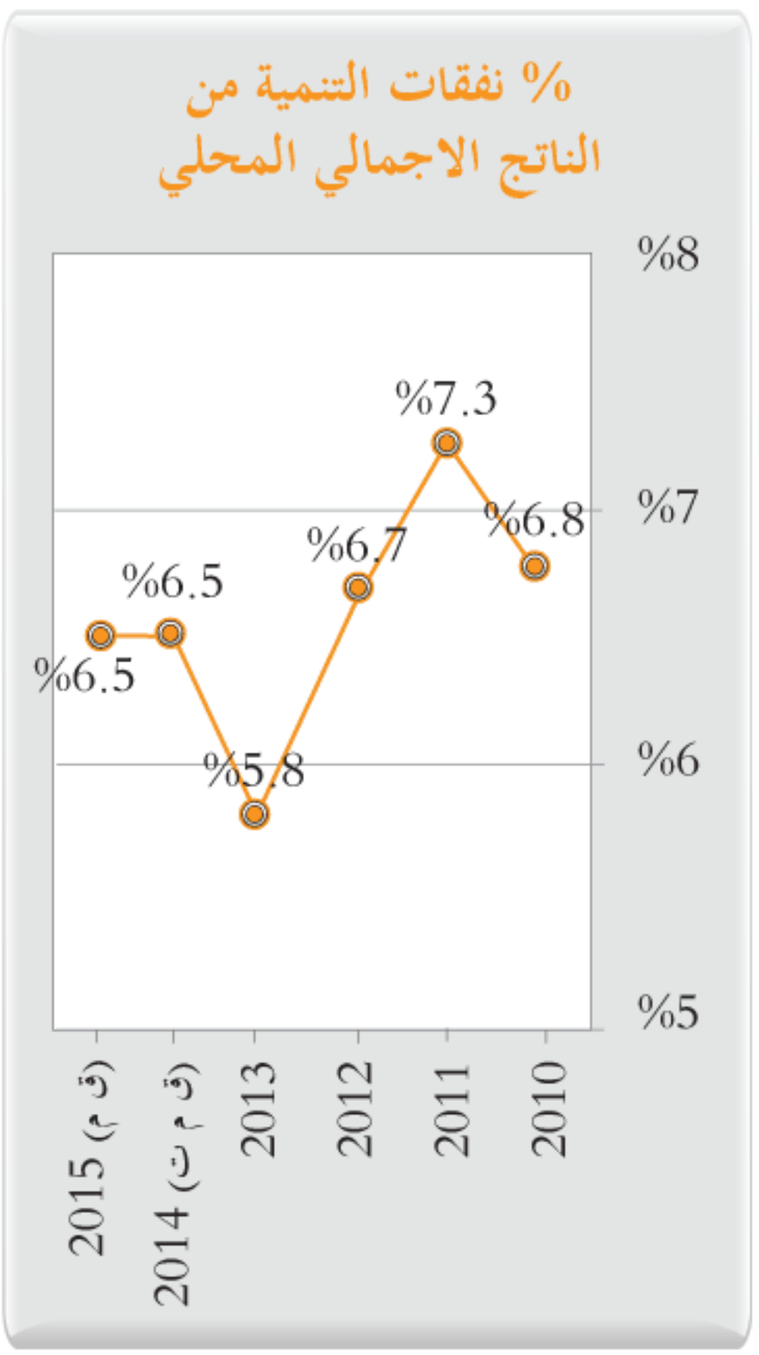

هيكلة نفقات التنمية الموزعة حسب الوزارات

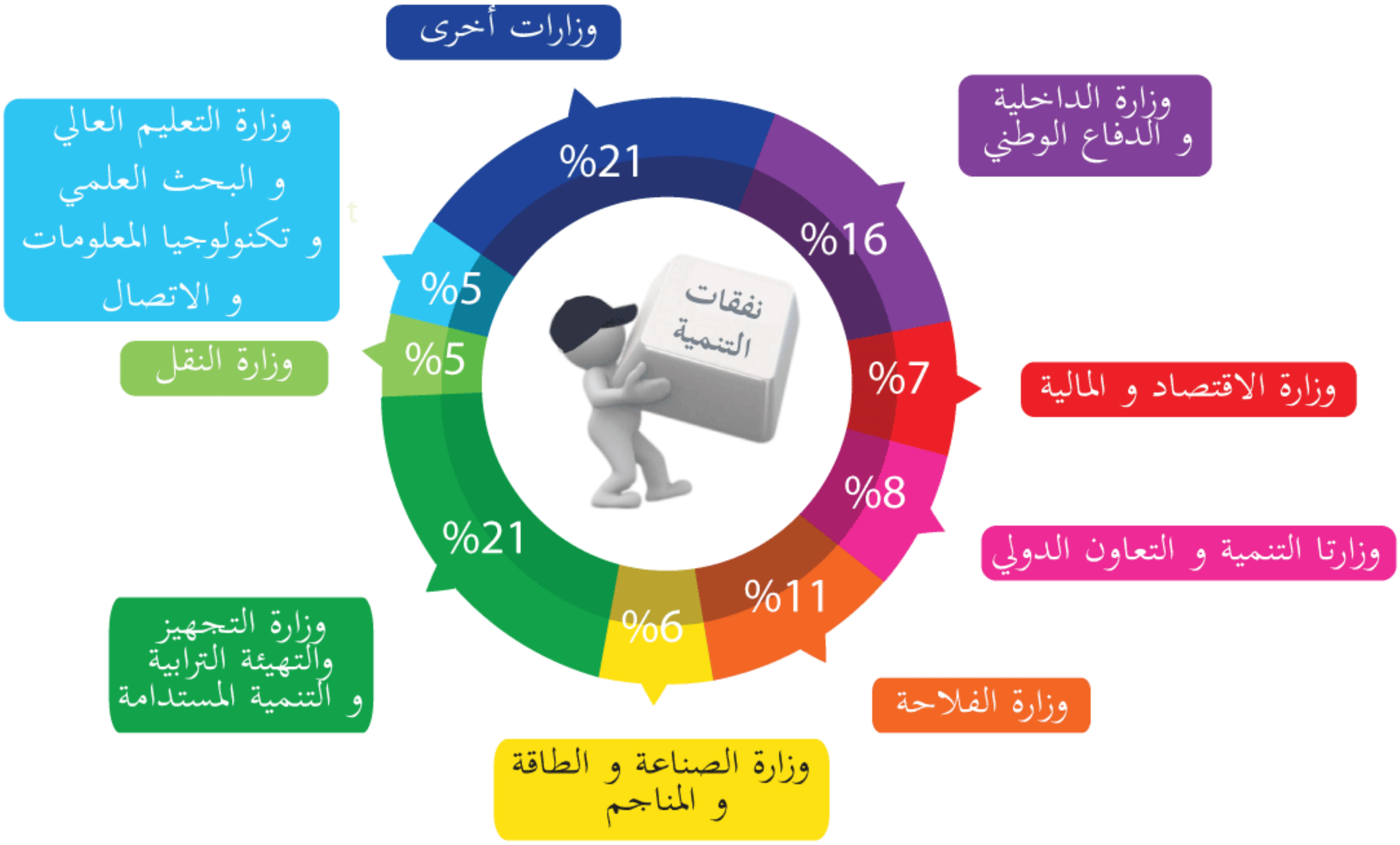

3. خدمة الدين العمومي:

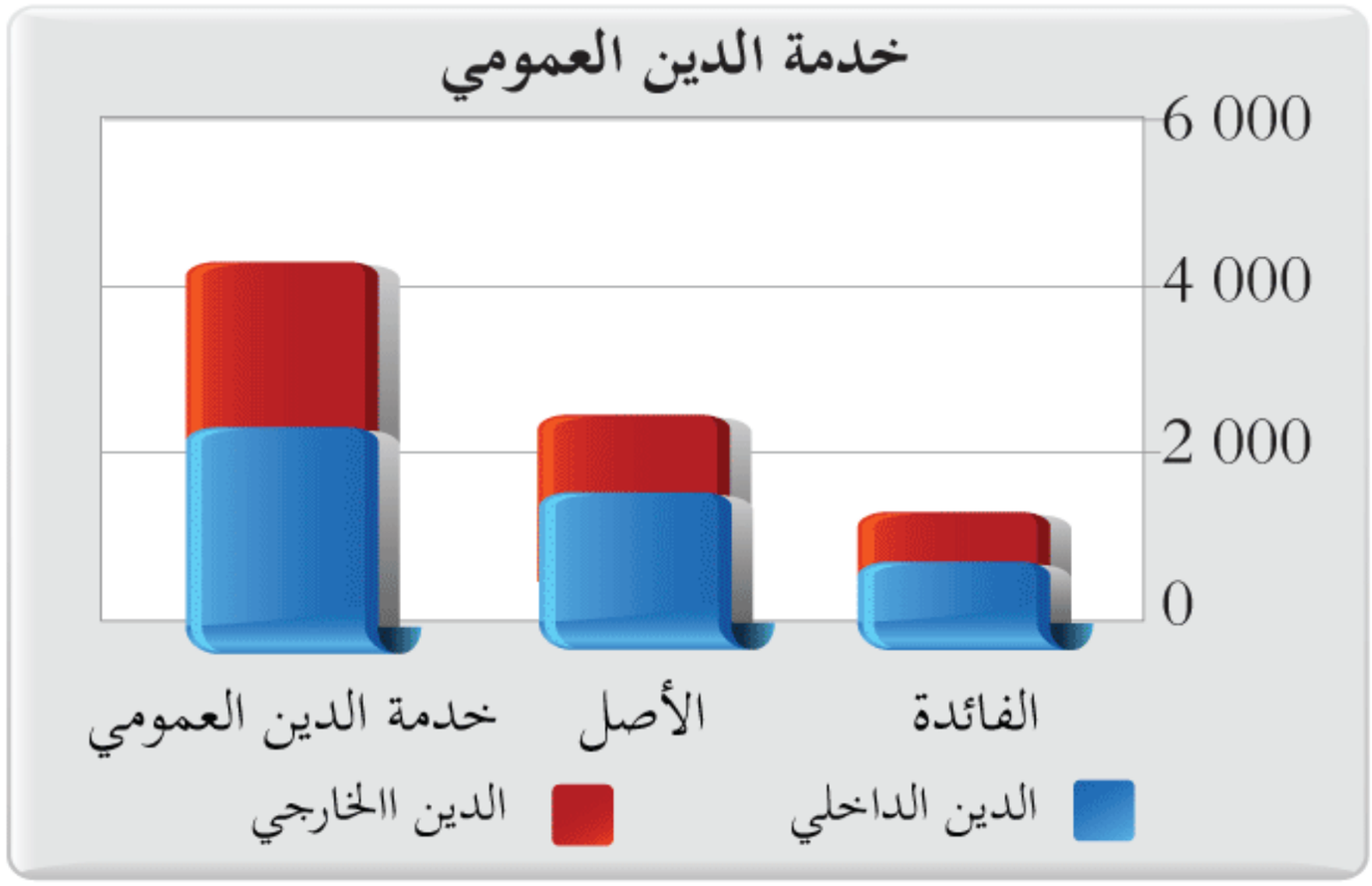

تأثير تغييرات أسعار الصرف على خدمة الدين:

+ 10 مليم	
الأصل (م د)	1.2
الفائدة (م د)	1.1
خدمة الدين الخارجي (م د)	2.3

+ 10 مليم	
الأصل (م د)	3.1
الفائدة (م د)	0.2
خدمة الدين الخارجي (م د)	3.3

1000

+ 100 مليم	
الأصل (م د)	6.0
الفائدة (م د)	4.8
خدمة الدين الخارجي (م د)	10.8

تطور نسبة حجم الدين العمومي من الناتج الاجمالي المحلي

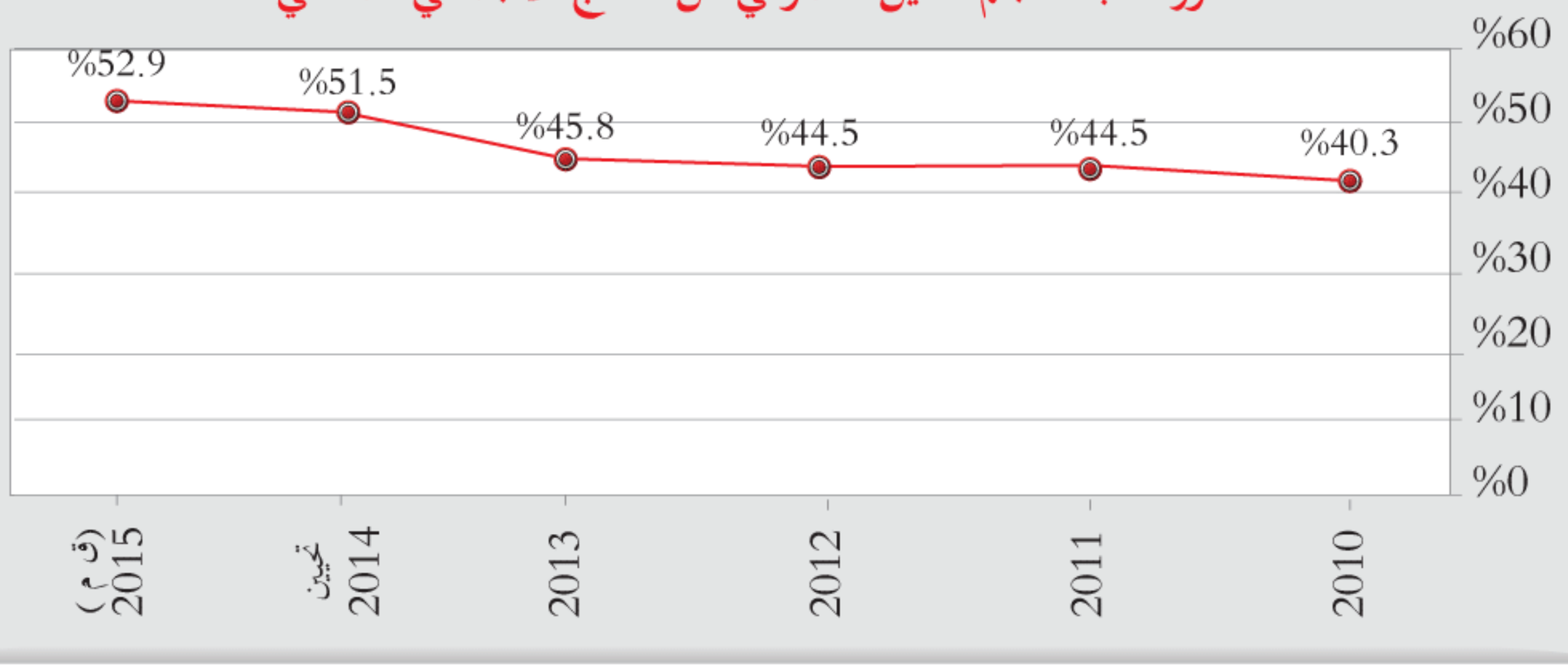

هيكلة حجم الدين العمومي حسب المصدر

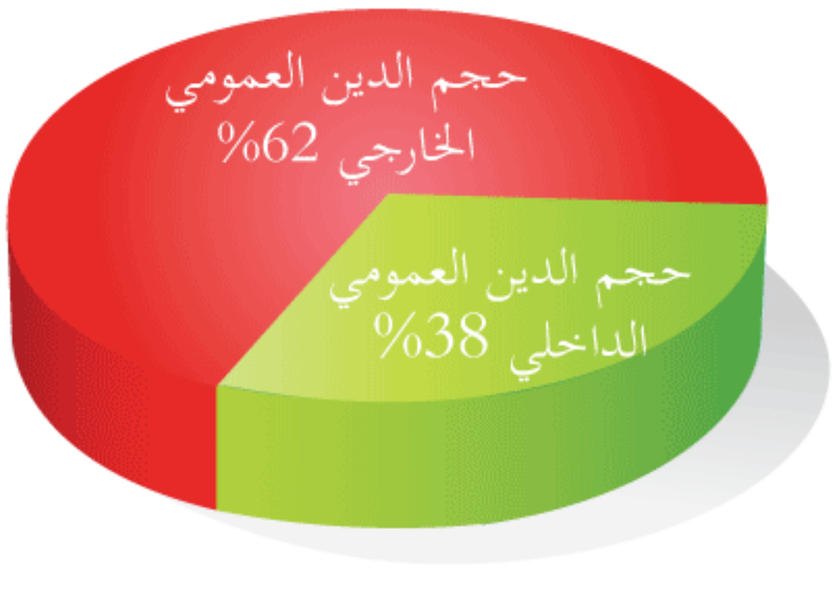

هيكلة حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات

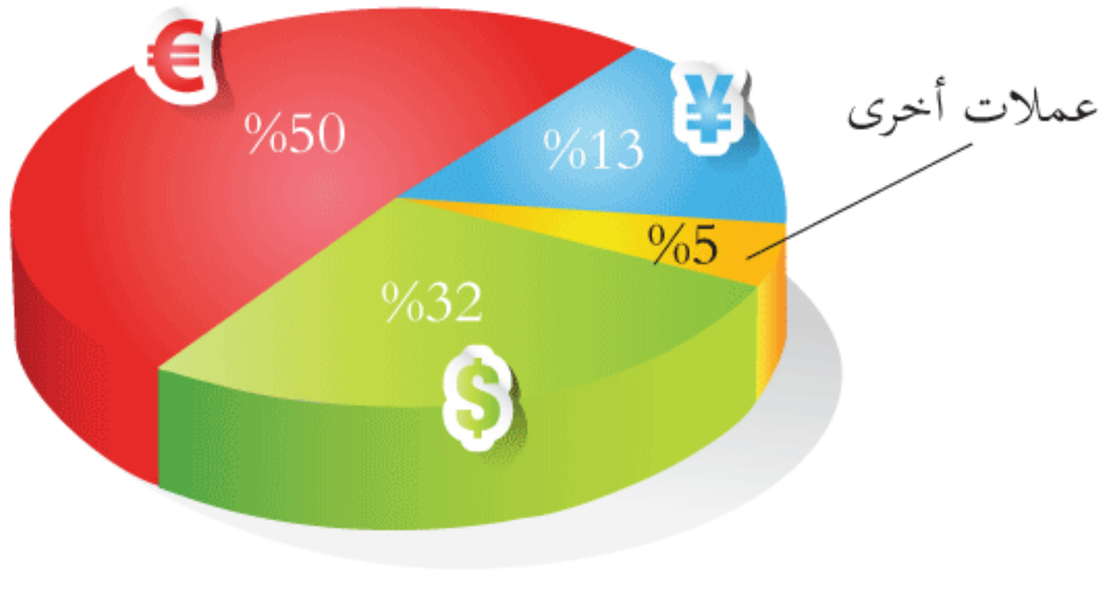

IX. عجز الميزانية و تمويله:

تطور نسبة عجز الميزانية من الناتج الاجمالي المحلي

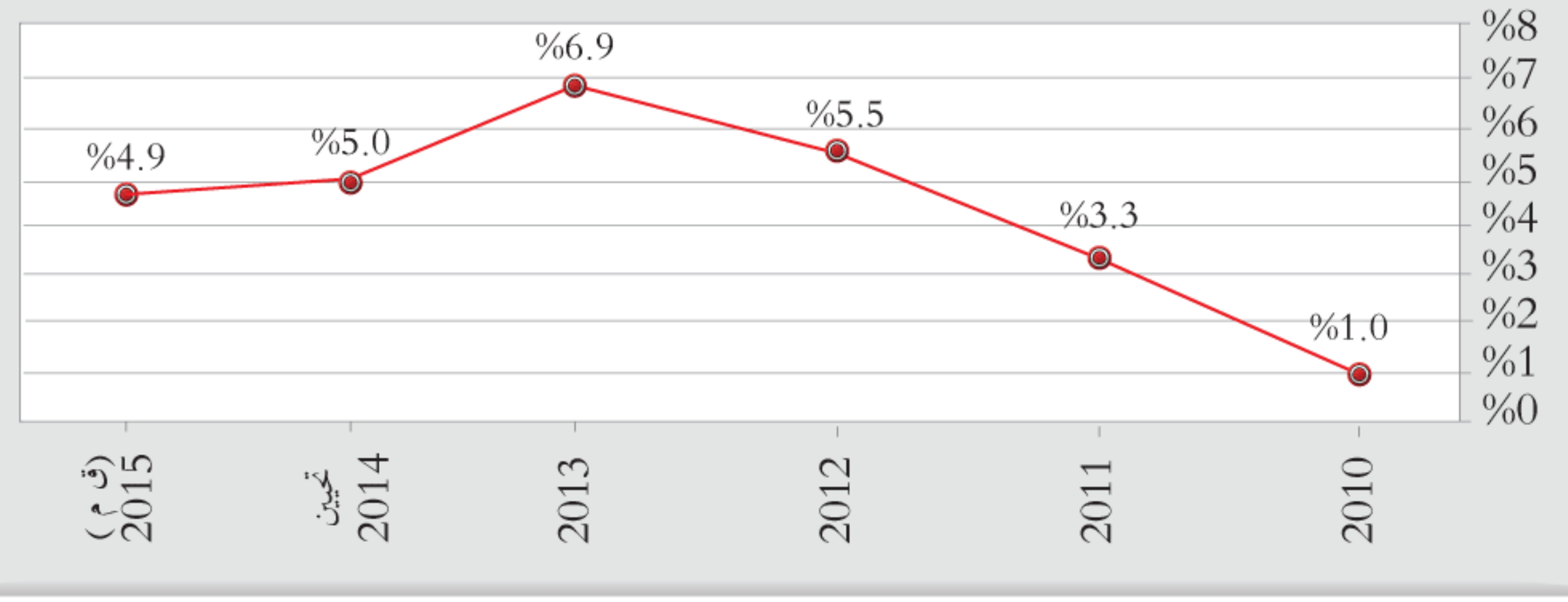

سيتم تمويل عجز الميزانية لسنة 2015 و المقدر بـ**4 391** م د كما يلي:

- مداخيل المصادرة : 200 م د
- الهبات الخارجية : 211 م د
- موارد الاقتراض الصافي : 3 980 م د

موارد الاقتراض (405 7 م د)

الإقتراض الداخلي	3 000
الإقتراض الخارجي	4 405
القروض الخارجية الموظفة مباشرة لتمويل مشاريع الدولة	464
القروض الخارجية المعاد إقراضها	100
الصّكوك	525
برنامج دعم الميزانيّة	2 520
السّوق الماليّة العالمية	796

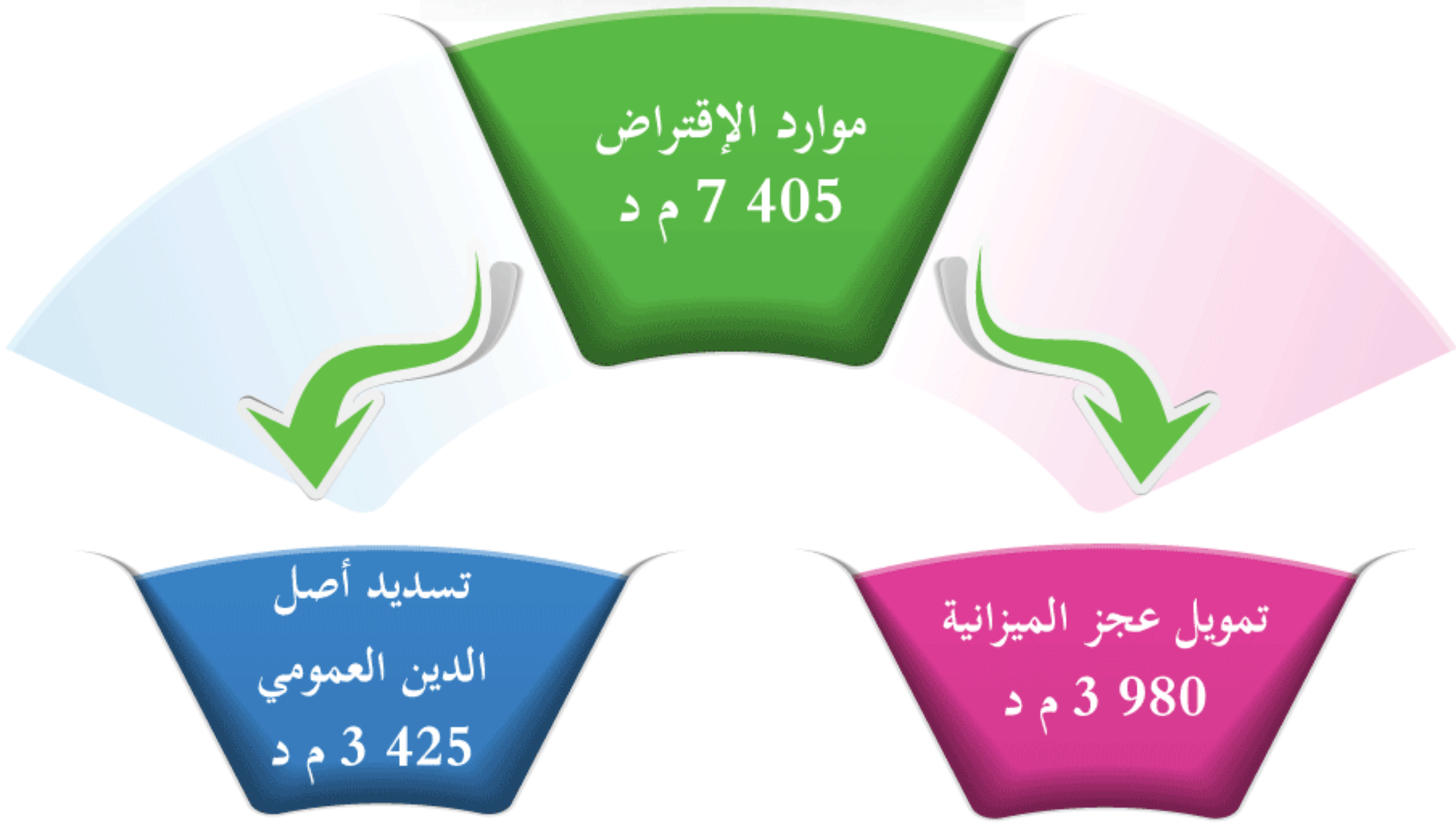

X. أهم أحكام قانون المالية لسنة 2015

إجراءات لدعم القدرة التّنافسية للمؤسسات وتمويل الإستثمار ودفع التشغيل

1. التّخفيض في نسبة الخصم المستوجبة على المبالغ المتأتية من عمليات التصدير
2. السماح للمؤسسات المصدرة كليا ببيع جزء من انتاجها بالسوق المحلية خلال سنة 2015
3. إعتماد تاريخ بدء الاستهلاكات بالنسبة إلى محطات الهاتف الجوال ابتداء من تاريخ تسلّم محضر القبول التقني النهائي للمحطات المذكورة

إجراءات لمواصلة الإصلاح الجبائي وتوسيع قاعدة الأداء وتحسين استخلاصه:

4. إصدار "المجلة الموحدة للأداءات"
5. توسيع ميدان تطبيق الضريبة على الشركات ليشمل الجمعيات
6. تعميم الخصم من المورد التحرّري المستوجب على المنشآت الدائمة للمؤسسات الأجنبية
7. تنسيق جباية العصائر و المشروبات بإخضاع عصير الغلال بجميع أنواعه للمعلوم على الاستهلاك
8. ترشيد الامتيازات الجبائية
9. مواصلة استخلاص المساهمة الإستثنائيّة الظرفية بالنسبة إلى الأشخاص الذين لم يشملهم قانون المالية التكميلي لسنة 2014
10. اخضاع هبات الأملاك بين الأسلاف والأعقاب وبين الأزواج لمعلوم التسجيل المستوجب على التركات
11. تحسين شروط الإنتفاع بالتسبقة على الأداء على التكوين المهني
12. اضفاء مزيد من المرونة لتسوية وضعية البضائع الموضوعة قيد الايداع الديواني
13. تحسين طرق استخلاص معاليم التسجيل المستوجبة على عقود صفقات المؤسسات و المنشآت العمومية
14. ملائمة النظام الجبائي للموزعين الناشطين في ميدان الاتصالات مع خصوصية القطاع

إجراءات لدعم ضمانات المطالبين بالأداء وقواعد الشفافية

15. دعم ضمانات المطالبين بالأداء أثناء عمليات المراجعة الجبائية وعند مناقشة نتائجها
16. تيسير تبادل المعلومات في إطار الاتفاقيات الدولية
17. مزيد توضيح إجراءات توظيف بعض المخالفات الإدارية
18. دعم الشفافية وحياد الجباية
19. تقليص مجال تطبيق العقوبات الجزائية
20. إرساء إمكانية دفع معلوم الطابع الجبائي المستوجب بعنوان السفر إلى الخارج عن كل سنة مدنية وضبطه بصفة تقديرية بـ 1000 دينار

XI. المصطلحات

◀ **قانون المالية :** هو القانون الذي يأذن كل سنة بتنفيذ ميزانية الدولة و ينص على جملة مواردها و نفقاتها.

◀ **ميزانية الدولة:** وثيقة تضبط موارد و نفقات ميزانية الدولة و تمثل أداة الحكومة لبلوغ أهدافها التنموية. وهي تترجم توجهات الدولة حيث تعكس السياسة الاقتصادية و الاجتماعية والأولويات المقررة من خلال الإعتمادات المرصودة.

◀ **الموارد الجبائية :** تمثل هذه الموارد المبالغ المالية المقتطعة إجباريا من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من قبل الدولة و ذلك بموجب القانون. و تتأتى هذه الموارد من:

- **النظام الداخلي:** المعاليم و الأداءات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الداخلي
- **النظام الديواني:** المعاليم و الأداءات المرتبطة بالتوريد

و تنقسم إلى :

- **الأداءات المباشرة :** تهم الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات.
- **الأداءات غير المباشرة :** تهم بالأساس الأداء على القيمة المضافة و معلوم الاستهلاك و المعاليم الديوانية و معاليم أخرى مثل معلوم الطابع الجبائي و معلوم التسجيل و معلوم الجولان .

✚ **الأداء على القيمة المضافة :** هو أداء يُفرض على الفارق بين ثمن البيع وكلفة الشراء.

✚ **المعلوم على الاستهلاك:** يطبق المعلوم على الاستهلاك عند الإنتاج و التوريد على قائمة محدودة من المنتجات منها المشروبات الكحولية والتبغ و المحروقات والسيارات السياحية.

✚ **المعاليم الديوانية:** هي الأداءات التي تخضع لها البضائع الداخلة إلى التراب التونسي أو الخارجة منه ماعدا الاستثناءات المنصوص عليها بصفة صريحة في المعاهدات والاتفاقيات التجارية النافذة المفعول.

◀ **الموارد غير الجبائية :** تتكون من مداخيل اعتيادية (مداخيل عبور الغاز الجزائري عبر التراب التونسي، عائدات المساهمات في المؤسسات العمومية،...) و أخرى غير اعتيادية (مداخيل التخصيص، الهبات الخارجية ...) .

◀ **الضغط الجبائي:** هو نسبة المداخيل الجبائية من جملة الناتج المحلي الإجمالي.

◀ **نفقات التصرف:** هي النفقات السنوية المتكررة و المخصصة للسير العادي لأجهزة الدولة و تهم بالأساس الأجور و نفقات وسائل المصالح (الأكرية، الكهرباء، الماء، المعدات الإدارية، ...) وتدخلات الدولة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي (نفقات الدعم، المنح والقروض الجامعية، منح لفائدة العائلات المعوزة،...)

◀ **نفقات التنمية :** هي النفقات المتعلقة بإنجاز مشاريع الدولة بصفة مباشرة و غير مباشرة (المنشآت العمومية) علاوة على التشجيعات والمساهمة في رأس المال.

◀ **عجز الميزانية :** هو الفارق بين الموارد الذاتية للدولة و النفقات دون اعتبار أصل الدين العمومي. و يتم تمويل عجز الميزانية عبر الاقتراض الداخلي والخارجي.

◀ **الناتج المحلي الإجمالي :** هو القيمة السوقية لكل السلع النهائية و الخدمات المعترف بها بشكل محلي و التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. و يمكن احتساب الناتج الإجمالي المحلي حسب المعادلة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك الخاص + إجمالي الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات − الواردات)

◀ **نسبة التضخم :** هي تراجع القدرة الشرائية للعملة المحلية و يتجلى هذا التراجع من خلال ارتفاع الأسعار. و لهذه الظاهرة صلة كبيرة بالاستهلاك و الإنتاج من جهة و بالسياسة النقدية من جهة أخرى.

◀ **الدين العمومي:** هي جملة المبالغ التي تقترضها الدولة لتغطية نقص في الموارد الذاتية و يتأتى الدين من مصادر داخلية (سندات الخزينة، الاقتراض الوطني) و أخرى خارجية (البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، صندوق النقد الدولي)

◀ **الصكوك الإسلامية:** أداة تمويل جديدة تتضمن عديد الأنواع حسب مدة التسديد و المنفعة المرتقبة منها صكوك السلم، صكوك المشاركة الحكومية، صكوك الإجارة الحكومية و صكوك الاستصناع.